رقميات فلسطينية
Digital.Palestine
نشرة خاصة تعنى بشؤون قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين.
تصدر عن اتحاد شركات انظمة المعلومات الفلسطينية بيتا
العدد الثالث/ كانون آول 2004

مشروع النفاذ للإنترنت بدون إشتراك شهري !

وزارة الإتصالات : هذه المبادرة أخذت باعتبارها مصلحة الجميع .

شركة الإتصالات : سعر الدخول للإنترنت 1،44 شيكل للساعة

مزودو الإنترنت : فخ سوف يقع فيه المشترك !

بيتا : لا يجوز بجرة قلم تدمير ملايين من الإستثمارات الخاصة .

شركات الإنترنت : الوزارة تجاوزت صلاحياتها وسوف يترتب على قرارها تبعات سياسية وقانونية .

مستخدمو الإنترنت : لم نعد نثق بوعود شركة الإتصالات !

12

بين الإختراق الإسرائيلي واللامبالاة الرسمية

الوكلاء الفلسطينيون لشركات تكنولوجيا المعلومات يسبحون «ضد التيار» !

10

تضم أعضاء من العرب واليهود

مافيا «الحواسيب المسروقة» تقيم مملكتها الخاصة في الأراضي الفلسطينية !

12

المجال الفلسطيني للإنترنت :

إنطلاقة جديدة بخطة طموحة لصناعة رائجة

9

مستشار وزارة المالية لنظم تكنولوجيا المعلومات ل رقميات فلسطينية

استطعت توفير مبلغ 134 مليون دولار كانت ستنفق في مشروعات مشبوهة !

عدم محاسبة المسئولين عن المشروعات التكنولوجية الفاشلة يعني هدر الأموال الطائلة !

المعلومات أصبحت حكرا على مجموعة من الأفراد

المتخصصون في التكنولوجيا في أدنى السلم الوظيفي في مؤسسات السلطة

بعض الوزارات لديها مئات أجهزة الكمبيوتر دون وجود مبرمج واحد لديها !

13

مقالات ٣
منتجات ٨
أخبار ٩
حوار ١٣
منوعات ١٥
إنترنت وكمبيوتر ٦

بدعم من USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE بالاضافة الى العددين الآول والثاني

رسائل القراء!

رد على مقال "كي نربح المليون"

السيد رئيس تحرير نشرة رقميات فلسطينية المحترم

نرجو نشر التوضيح التالي في نشرة رقميات فلسطينية رداً على مقال السيد عيسى بشارة الوارد في نشرة رقميات فلسطينية، العدد الثاني/ تشرين الثاني ٢٠٠٤، صفحة (١٢) تحت عنوان (كي نربح المليون) حيث تم توزيع النشرة كملحق في صحيفة الأيام بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٠٦

نؤكد في البداية على شكرنا لكل من يهتم ويتابع الإحصاءات الرسمية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ونؤكد على أهمية الشفافية العلمية في تنفيذ المسوح الميدانية والمنهج المعتمد في ذلك. وفي هذا الإطار كنا نتمنى على كاتب المقال أن يتحرى المنهج العلمي قبل إصدار أحكام قد تكون مبنية على انطباعات أو نقص معلومات، ولو أنه تحرى الدقة والمنهج العلمي لتمكن من الإجابة على عدد كبير من الأسئلة أو التساؤلات التي طرحها في مقاله. على أي حال نورد التوضيح التالي:

إن المنهجية المستخدمة في مسح الكمبيوتر والإنترنت والهاتف النقال الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في منتصف العام ٢٠٠٤، منهجية علمية بحثية مستندة إلى مبادئ البحث العلمي الميداني ومشتقة من التوصيات الدولية في هذا الإطار، فقد استند المسح إلى عينة طبقية عنقودية عشوائية منتظمة متعددة المراحل بلغ حجمها ٧،٥٥٧ أسرة موزعة على جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وممثلة حسب نوع التجمع (حضر، ريف، مخيمات). وقد تم اختيار العينة في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: هي اختيار عينة طبقية عشوائية مكونة من ٣١٥ منطقة عد.

المرحلة الثانية: هي اختيار عينة عشوائية منتظمة من الأسر من منطقة العد بحيث يتم اختيار ٢٤ أسرة من كل منطقة عد مختارة.

المرحلة الثالثة: يتم اختيار فرد من الأسرة المختارة من الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر، وتستخدم جداول كيش (KISH TABLES) في عملية اختيار الفرد من الأسرة لضمان العشوائية.

وكما هي سياسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دائماً في النقاش والتشاور مع الجهات المستفيدة من خلال برنامج حوار المنتجين والمستفيدين، عقدت ورشة عمل بتاريخ ٢٠٠٤/٠٢/٢٤ لمناقشة مؤشرات المسح، وعلى ضوء نتائج الورشة تم تحديد الاحتياجات من البيانات، وتم تطوير استمارة المسح آخذين بالاعتبار التوصيات الدولية وتجارب الدول في هذا المجال وغير غافلين عن خصوصية المجتمع الفلسطيني. أما بخصوص استخدام الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر وذلك من اجل ضمان تمثيل اكبر شريحة من المجتمع الفلسطيني في العينة، علماً أن بعض الدول المتقدمة تستخدم الفئة العمرية ٦ سنوات فاكثر.

وان ما تم نشره هو عبارة عن مؤتمر صحفي للنتائج الرئيسية للمسح حيث لا يمكن التطرق فيه الى المنهجية او المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في المسح، وسوف يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وكعادته بإصدار تقرير تفصيلي يبين فيه المنهجية، وجودة البيانات، والمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في المسح وكذلك كل مرحلة من مراحل تنفيذ المسح، وسوف يتم تأهيل البيانات بحيث تصبح جاهزة للاستخدام العام بما يضمن سرية البيانات. وتعتبر عملية توفير هذه المعطيات خطوة متقدمة في مجال تعزيز العلاقة بين الجهاز كمنتج للبيانات الإحصائية والمستخدمين بكافة قطاعاتهم كونهم المستفيدين الحقيقيين من هذه البيانات. وستسمح هذه الخطوة للباحثين والمخططين والدارسين في أعداد دراسات عن جاهزية المجتمع الفلسطيني للتعامل مع ثورة المعلومات. اما بخصوص نسبة الأفراد (١٠ سنوات فاكثر) الذين يستخدمون الإنترنت، فانه يتم احتسابها من ضمن الأفراد الذين يستخدمون الحاسوب والذين بلغت نسبتهم ٣٥,٧٪ من الأفراد (١٠ سنوات فاكثر) أي ان نسبة الأفراد (١٠ سنوات فاكثر) الذين يعرفون الإنترنت ويستخدمونها هي ١١,٩٪ من جميع الأفراد (١٠ سنوات فاكثر) في المجتمع الفلسطيني، وحسب تقديرات الجهاز فان عدد السكان في الفئة العمرية ١٠ سنوات فاكثر هو ٢،٥٧٢،١٩٣ شخص أي أن عدد الأفراد الذين يعرفون الإنترنت ويستخدمونها هو ٣٠٦ آلاف شخص تقريباً وليس أكثر من مليون شخص كما استنتج كاتب المقال

مع تحيات

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التعلم من منظور معلوماتي

بقلم: تحسين يقين

ثمة أهمية لتناول التعليم من زاوية معلوماتية، فالتربية تشكل وحدة مهمة في المنظومة الفكرية للإنسان، وبالتالي في منظومة المعلومات.

لذلك سنجد أنفسنا في ظل التدفق الهائل للمعلومات مضطرين إلى البحث عن السبل الفعالة القادرة على تمليك الطلبة الأدوات التي يستطيعون من خلالها التعامل مع هذا الواقع.

المعرفة واحدة

إن طالب المعرفة من مصادرها المختلفة سيجد نفسه راغباً في العلم حين يجد هذا العلم نافعاً له ومساعداً بشكل مباشر في تطويره وارتقائه وتهذيبه وإسعاده وأنسنته وزيادة قدرته المهنية والفكرية، وهذا لا يتم إلا حين يستخدم الإنسان هذه المعارف التي يتلقاها اكتساباً أو تعلما.

إن مصادر المعرفة هي مصادر تعلم، مهما تنوعت وسائطها منذ القدم حتى آخر ما وصلت إليه تكنولوجيا المعلومات. ولو ألقينا نظرة على تاريخ التوثيق والمعلومات والتأريخ والتسجيل منذ ما قبل التدوين "المرحلة الشفوية" حتى الآن، لوجدنا أن الإنسان في سياق تطوره المادي والتكنولوجي يضفي على المعلومات ذلك التطور، أي أنها تتأثر ايجابياً بالتقدم العلمي، لأن المعرفة واحدة لكن شكلها وأسلوب التعامل معها يتطور مع العصر. والأصل في المعلومات هو الكلمة، لذلك ليس غريباً أن نقرأ في الكتب المقدسة "في البدء كانت الكلمة"، "إقرأ باسم ربك الذي خلق" .. وسواء وثقت هذه الكلمة على الجدران أو الألواح أو الورق والوسائط الالكترونية الحديثة ، فإنك إنما تقصد الحفظ، لأنه بدون تراكم المعرفة تنعدم الحضارة ولا يستطيع الإنسان أن يبدأ من حيث انتهى الآخرون فالإنسان الذي يتلقى المعارف من أفواه الناس ومن المكتوب، يجب أن يكون إنساناً هاضماً لهذه المعارف ومتمكناً منها، ولا يتأتى ذلك إلا بالتفاعل الإيجابي مع المعرفة، وهذا يقتضي بناء فكر الإنسان بشكل منطقي يتعرف فيه الإنسان على علاقات المعارف، ويعرف موقع الفكرة والأفكار والمواضيع والتخصصات والعلوم في هذا الكون، وبدون بناء هذا البناء المنطقي سيظل الإنسان يعاني من خلل التعلم والتوظيف الأسمى للمعلومات.

إن إدراك العلاقات الداخلية بين المعارف يقود حتماً العقل البشري نحو التغذية المستمرة لإدراك المعارف بشكل عام وتخصصاتها بشكل خاص، لذلك أزعم أن بناء فكر الطالب، المواطن، يبدأ منذ النشأة الأولى، وان تنظيم المعلومات، وتنظيم تدفقها على الطفل وضبط هذا التدفق سيجعل (الطفل) مسيطراً على المعلومات، فإذا لم يكن الطفل في هذا الوضع فإنه سيظل في حالة قلق وعدم مواكبة فعلية لما يقدم له، وهذا يورثه الحزن ومن ثم القلق والارتباك. والحقيقة أن ذلك لا يتوقف على عالم الطفل، بل إن الطالب الجامعي وطالب الدراسات العليا يحس بهذا الألم المعلوماتي حين يجد نفسه غير مسيطر بما فيه الكفاية على بحثه وأدواته. فالسيطرة بمفهومها الإيجابي على مصادر المعرفة والاستخدام الوظيفي النافع لها يدفع الإنسان نحو الاستمرار بثقة في البحث الدؤوب عن معلومات جديدة يوظفها ويستخدمها ويستثمرها فكرياً.

نظامان للتعلم

في هذا السياق المعلوماتي يظل الكتاب هو الشكل القديم – الحديث للمعرفة وتنبع أهميته في كونه القادر على تشكيل ذخيرة معرفية عند الفرد والمتعلم يستطيع بواسطتها تفسير المعلومات الجديدة وربطها بقوة، ذلك أننا نتعرض لمعلومات وأخبار بشكل يومي، وإذا لم يكن لدينا تأسيس فكري فإننا لا نستطيع استخدام المعلومات الجديدة.

وفي ظل التدفق المستمر والمتسارع للمعلومات يصبح ثمة حاجة لبناء نظام تربوي يراعي ذلك التدفق. فالطالب على وجه الخصوص يتعامل مع نظامين من المعلومات، الأول يختص بالمعلومات داخل المدرسة، والثاني يختص بالمعلومات خارج المدرسة.

في النظام الأول، تتمثل المعلومات في المناهج والمعلم والطلبة وموجودات المكان التي تحمل إمكانية الإعلام والتذكير والإشارة، ويدخل في هذا النظام بشكل غير مباشر نظام المكتبة المدرسية حيث يتركز الحديث على كيفية إيصال المعلومات إلى الطلبة واختبار ذلك من خلال التقييم المستمر. ويشكل (الدرس) الأسلوب الأمثل في تعليم الطلبة، خصوصاً في الفئات العمرية الصغيرة، وأهمية (الدرس) تكمن في جعل الطلبة هاضمين جيدين للمكتوب والمنطوق في غرفة الصف، حيث يشكل المكتوب والمنطوق أسس عملية بناء الطلبة وتأهيلهم لاستقبال معلومات جديدة فيما بعد تجد لها أرضية تقف عليها.

في النظام الثاني، تمثل المعلومات العامة وكل ما تقع عليه حواس الإنسان مجالاً مؤثراً على الطالب، في البيت وفي الشارع، وفي الأماكن العامة وهذا من شأنه أن يشحن قدرة الطالب على استخدام وسائط المعرفة التكنولوجية.

يجري الحديث عن تكنولوجيا المعلومات الحديثة في نقل المعلومات، وفي ظل الانبهار بالحديث والجديد، يقع

نظر أصحابها)

شـــو بتقدر تربـــح
بشـيـكل واحـد ؟

إنـترنـت طـول الـسـنـة
بشـيـكـل واحـد بـــس

إتصل وسـجـل، يمـكـن تـكـون مـن نـصـيـبـك

للتسـجـيـل
02 240-3434

palnet
internet service provider

www.palnet.com

الناس في خطأ حين يهمشون الكتاب انسجاماً مع الوسائط الحديثة، والحقيقة التي لا ينبغي أن تفوت على احد مهتم بمصادر التعلم هي أنه لا يستطيع أحد الانتفاع بهذه المعلومات بدون أن تكون عنده معرفة مركزة، وهذه لا تأتي إلا عن طريق (المكتوب)، أي الكتاب الذي نقرأه على مهل وبطء لترسيخ المعلومات في الذهن وجعلها أداة تحليل لأية معلومات جديدة تتصل بها. وهذا يفسر حاجة الطالب للمعرفة. كونها تساعده على تطوير نفسه، لأنه يستخدمها. وإننا نتحمل مسؤولية مباشرة في توظيف معلوماتنا وبث الحياة فيها، وإكساب الطلبة عادة استخدام المعلومات، لأن ذلك يعمق عملية التعلم ويدفع الطلبة إلى الاستزادة منها.

وليس غريباً أن أشير هنا إلى أهمية التوازن بين البنيتين التحتية والفوقية في مجال المعلومات، ومنها المكتبات التقليدية والحديثة الشاملة التي تحتوي المعرفة السمعية والبصرية والالكترونية. وهنا يتبادر الى الذهن هذا السؤال: إذا أسرفنا في الحديث عن تكنولوجيا المعلومات، وقمنا بتوفيرها، فهل ستحدث النهضة الفكرية المطلوبة؟ انه سؤال يقودنا إلى الاهتمام بالفكر الإنساني نفسه، لنقول إننا بحاجة لإشاعة أساليب التعلم وتعليم التفكير وصولاً إلى مرحلة نرى فيها النشء يعرف قيمة المعرفة التي يستخدمها في المدرسة وخارجها.

ونحن في ظل التطورات المستمرة لثورة المعلومات وتوابعها، معنيون بالتربية المعلوماتية، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وأسعدني بوجه خاص إيلاء هذا الأمر أهمية من خلال جعله مجالاً من المجالات الحيوية التي حددها الخبراء العرب في وثيقة جدول الأعمال المشروح للاجتماع الاستشاري الإقليمي التاسع لبرنامج التجديد التربوي من أجل التنمية في الدول العربية (الأبيداس) الذي عقد في الدوحة من ٢٥-٢٨ أيار ١٩٩٨، وتمثل ذلك في المحور الثاني (تعليم المعلوماتية) في المجال الأول الذي جاء بعنوان "التربية من أجل القرن الحادي والعشرين". ويقول هذا المحور: "إن تطور التقنيات الجديدة للمعلوماتية والاتصال ومجالات تطبيقها المتعددة في المجتمع المعاصر، ينبغي أن يكون اتجاها بارزاً في برامج التجديد التربوي، نظراً لدورها في التهيئة لاتخاذ القرار، ولصلاتها القائمة في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ودور ذلك في تهيئة الأجيال لمواكبة مستجدات القرن الحادي والعشرين والإسهام الفاعل فيها". في حين اهتم الخبراء في المجال الثالث بـ "تنويع مصادر التعليم": "إن أهمية تأمين بيئة تربوية ملائمة في البيت والمدرسة مع ما يتطلبه ذلك من وسائل وأدوات ومصادر تعلم متنوعه ومناخ عام يستثير داعية التعلم لدى الناشئة، ويرسخ المعارف والكفايات المكتسبة، ويفتح أمامها آفاقاً جديدة، تحتم التوسع في استخدام التقنيات التربوية المتنوعة في العملية التربوية لتحسين عمليتي التعليم والتعلم وبخاصة ما يتعلق باستخدام الحاسوب والبرمجيات والأفلام والتسجيلات فضلاً عن المراجع والكتب والقواميس والموسوعات وغيرها من مصادر التعلم، كما أن توثيق العلاقة بين البيت والمدرسة والمجتمع المحلي وتكامل دورهما مع دور المجتمع على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في تربية النشء، وتعزيز دور أولياء أمور الطلبة في عمليتي التعليم والتعلم، وإشراكهم في متابعة ورعاية أبنائهم وتعليمهم وتهذيب سلوكهم وحل مشكلاتهم، وتشجيع انفتاح المدرسة على محيطها وتفعيل دورها في النشاط التربوي يعطي أدواراً جديدة للمدرسة والآباء في عمليتي التعليم والتعلم".

فهل يمكن بعد هذه السنوات على هذه التوصية أن نقيس المخرجات التعليمية – المعلوماتية في العالم العربي بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص في ظل إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى المدارس الحكومية.

إننا ندعو إلى أن يكون هناك تعاون بين التربية والتعليم والعاملين في تكنولوجيا المعلومات حكومة وشركات خاصة على السواء، تؤمن تطوراً للمعلوماتية في التربية والتعليم، وتؤمن سوقاً جيداً للشركات على أساس التنافس الإيجابي لتقديم الخدمة الفضلى.

إن فهمنا للمعلومات المحوسبة الالكترونية على أساس أنها مكتبات ومعلومات جرى تنظيمها الكترونياً من اجل تسهيل الاستخدام، سيقودنا إلى تعامل ذكي مع المعلومات لأجل توظيفها على شتى المستويات ، ولا بد أن نبدأ بتعليم الطلبة على ذلك، وتعليمهم على مهارات البحث عن المعلومات التي هم بحاجة لها، وعلى مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات جنباً إلى جنب، وإلا أصبحت العملية شكلانية ليس أكثر.

ولا بدّ أن نؤهل أولاً وأخيراً المعلمين والتربويين ليكونوا قدوة للطلبة الذين هم أكثر استجابة لهذه الوسائل الحديثة وغيرها. وفي هذا الصدد يمكن إجراء دراسة على مدى استخدام التربويين أنفسهم لتكنولوجيا المعلومات في أماكن عملهم وفي بيوتهم، ومدى توظيفهم للمعلومات والخبرات الجديدة الوافدة، حيث احسب أننا لا نستفيد من هذا المنجز كما ينبغي لنا أن نفعل.

إن المدارس والطلبة والأهالي هم السوق الأكبر والفعلي لتكنولوجيا المعلومات، لذلك يمكن للعاملين في هذا المجل التعرف عن قرب أكثر على حاجة الطلبة والمعلمين والتربويين، والتعرف على ما تم إنجازه في المدارس الحكومية وغيرها ليتمكنوا من تطوير أسلوب عملهم مع هذا السوق الكبير، حتى لا تقتصر العملية على مجرد تسويق الأجهزة والبرامج.

التعليم الإلكتروني ضرورة حتمية

■ د. صبري صيدم

بات من المخجل في ظل التسارع العالمي بهدف اللحاق بمستجدات المعلوماتية أن تبقى فلسطين بعيدة عن أحد أهم الخدمات التي قدمتها هذه التقنية للعالم برمته ألا و هي التعليم الإلكتروني.

و بما أن الكثير منا ما زال يراوح في قياسه للتطور في هذا المضمار بمن حولنا من الدول العربية فإن من حق البعض منا أن يخرج عن هذا النسق القياسي و أن يرفع الصوت عاليا لا للمقارنة بإسرائيل لكي لا يحسب هذا الأمر بأنه تغن بالعدو، و إنما بالدول الأخرى التي وجدت في التعليم الإلكتروني وسيلة لإيصال المعرفة لمن ينتسبون إلى المعاهد و الجامعات و الكليات

و حتى المدارس ليس لأن أوطانهم ممزقة و لأن احتلالا بغيضا يقبع على صدورهم بل لأن التعليم الإلكتروني يحمل مزايا نوعية تسمح بزيادة معرفية مجتمعية مهمة. فكيف إذا الحال بالنسبة لفلسطين التي مزقتها الجراح و يمزقها اليوم جدار شارون العنصري؟ كيف هو الحال بالنسبة لأبناء قرانا و مناطقنا المعزولة ممن يتكبدون عناء و خطورة السفر من و إلى جامعاتهم؟ ماذا عن طلبتنا الذين لا يستطيعون السفر لعدم بلوغهم العقد الثالث من العمر للخروج من كنتونهم القسري كالطلبة في غزة ممن يطلبون العلم في خارج الوطن؟ أو أحبتنا في الضفة الغربية ممن لا يستطيعون السفر لأسباب أمنية؟ هل نتركهم للجهل و التجهيل؟ متى سنبدأ بفتح ملف التعليم الإلكتروني بصورة جدية؟

أصوات تعالى

الحقيقة أن البعض في وزارة التربية و التعليم العالي قد بدأوا يفكرون في هذا الاتجاه. و قد بدأت تتعالى الأصوات نحو النظر في هذا الملف ضمن خطوات تراعي عوامل مهمة كالتشديد على ضرورة وضع الآلية السليمة للشروع بهذا العمل و التواصل مع الخبراء في هذا المجال للتحقق من مصداقية الجهات المزودة له و ضمان جودة التعليم و المادة التعليمية و ضبط المصادر المعتمدة و التحقق من عدم فتح الباب للجهات التجارية المتناثرة نحو العالم و التي تدعي امتلاكها لجامعات أو مؤسسات تعليمية ذات مصداقية.

الأهم هو أن يبدأ هذا الجهد في أقرب فرصة لا سيما و أن ما من جامعة أو مؤسسة تعليمية لا تفكر اليوم في التوجه نحو التعليم العالي بصورته الإلكترونية أو تطويع ما لديها من برامج لتوفر الخدمة التعليمية الإلكترونية المطلوبة. لهذا لا بد من البدء اليوم قبل أن تتسع عالميا دائرة تلك المؤسسات عما هو الحال اليوم مما سيجعل التقييم و الاعتماد لبرامجها أكثر صعوبة و أكثر تعقيدا و اكبر تكلفة.

المؤكد أن الكثيرين يتساءلون عن الخطوات التي من شأنها تسهيل العمل فلسطينيا و مركزيا باعتماد التعليم الإلكتروني. ولعل أهم الخطوات يجب أن ترتكز على اقتناع الوزارة المعنية بالمبدأ أولا ثم السعي لاستصدار قرار وزاري يدعو إلى تشكيل لجنة مختصة تضم موظفين وزاريين من وزارة التربية و التعليم العالي ممن يختصون بالمناهج و التصديق و الحوسبة و غيرها من الاختصاصات ذات الصلة إضافة الى ممثلين عن وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و خبراء في التعليم الإلكتروني و ممثلين عن الجامعات و الكليات و المعاهد لا سيما تلك التي بدأت بخطوات عملية نحو توفير بعض خدمات التعليم الإلكتروني لطلابها. كما يجب أن تضم اللجنة ممثلين عن اتحاد شركات أنظمة المعلومات (بيتا) أو من ينتدبهم الإتحاد من شركات عملت في هذا المجال و يعتقد بامتلاكها الخبرة أو الدراية التي تمكنها من إسداء النصيحة و الإرشاد في هذا الموضوع إضافة إلى ممثلين عن مجتمع المعلومات ممن ينتدبهم فرع فلسطين لمجتمع الإنترنت (أيسوك) و الذين يمتلكون القدرة على الإفادة في هذا المضمار.

شقان رئيسيان

و يجب أن تتركز الخطوات على شقين رئيسين: الشق الداخلي و المتعلق في تحديد الوسائل المثلى لأتمتة المواد الدراسية في المؤسسات التعليمية و وضعها تحت تصرف المستفيدين المباشرين مع وضع التكاليف و وثائق المشروعات الخاصة باستقدام التمويل اللازم

و التدريب الخاص بالذين سيتولون متابعة هذه المهمة قيد الاهتمام. يضاف إلى ذلك التخطيط من أجل جعل تلك المؤسسات قادرة على توفر خدماتها لمنتسبين خارجيين بغرض الإنطلاق نحو العالم الخارجي و رفع نسبة المنتسبين و زيادة حجم العائدات المالية مما سيساعدها في محنتها المالية المستديمة.

أما الشق الثاني فيرتكز على التعليم الخارجي أي إنتساب طلبتنا إلى مؤسسات تعليمية خارجية توفر خدمات التعليم الإلكتروني. و يتضمن هذا الشق دراسة معمقة لمصداقية الجامعات المزودة لهذه الخدمة و مدى جودة المواد المطروحة و طبيعة المتابعة و فاعلية الشهادات الممنوحة و ذلك للحفاظ على المستوى التعليمي المطلوب. و يمكن ان يوكل هذا النشاط إلى لجنة أو دائرة متخصصة تسمى دائرة التعليم الإلكتروني تكون تابعة للوزارة المعنية حيث تتولى عملية الرقابة على المؤسسات التي يتم اعتمادها دوريا في الصحف العامة و الدوائر ذات الصلة.

إن العديد من جامعاتنا و مؤسساتنا قد بدأت بتوفير الخدمة الجزئية للتعليم الإلكتروني أو وصلت إلى مراحل متقدمة من التخطيط أو التنفيذ أو استجلاب الدعم اللازم أو حتى وضع الوثائق الخاصة بخطوات من هذا النوع. لكن هذه الجهود المباركة لا يمكن ان تتشجع و تترادف إلا في ظل اعتماد سياسة وطنية موحدة تساهم في تنسيق تلك الجهود و تضمن عدم حدوث أي نوع من أنواع الفوضى أو التشتيت ليتبعها إثر ذلك قرارات رسمية تشدد على أهمية التعليم الإلكتروني

و على اعتماد الشهادات التي يتم الحصول عليها جراء الاستفادة من هذه الخدمة.

ضرورة وطنية

إن التعليم الإلكتروني بخدماته الممتدة على مدار اليوم و قدرته على توفير التعامل السلس مع الجميع بعيدا عن ضوابط الزمان و المكان يشكل هدفا لغيرنا من الدول و الشعوب لكنه لا بد و أن يشكل لنا ضرورة وطنية حتمية ملحة لخصوصية الوضع الفلسطيني القائم و طبيعته. فإذا كان الوضع الفلسطيني القائم قد فرض بعض الإبداعات المهمة على المجتمع برمته خلال السنوات الماضية فإن الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة من شأنها أن تفتح الباب أمام تعزيز تلك الإبداعات أو ولادة إبداعات جديدة ليس أقلها أهمية توفير التعليم الإلكتروني لكل الفئات العمرية يوما ما.

مراجعة لإنجازات قطاع التقنيات الحديثة في فلسطين عام 2004

■ مشهور أبو دقة/ اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية

بدون أدنى شك كان معرض اكسبوتك ٢٠٠٤ الذي أقيم في قاعات بلدية البيرة من ٨/٣١ -٩/٢ الحدث الأهم بالنسبة لصناعة التقنيات الفلسطينية، فهذا المعرض الذي أشرف على تنظيمه اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية وبالتريد كان على قدر عال من التنظيم بحيث تمكنت الشركات الفلسطينية من عرض أحدث منتجاتها من برمجيات وتقنيات حديثة. وبالرغم من صعوبات التنقل بين مدن الضفة الغربية قام عدد كبير من المهتمين بزيارة المعرض كما زاره عدد من مسئولي السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلي البعثات الأجنبية وأبدوا إعجابهم بالمعروضات بشكل يبعث الأمل في قدرة الفلسطينيين على بناء اقتصاد يعتمد على تقنيات المعلومات في مختلف المجالات.

وفي شهر أكتوبر الماضي قامت عدة شركات وعدد من الزوار بترتيب من قبل الاتحاد وبالتريد بالمشاركة بمعرض جايتكس في دبي غير أن المشاركة الفلسطينية لهذا العام كانت أقل من المعتاد وبلغ عدد أعضاء الوفد الفلسطيني لهذا العام ٣٥ زائرا مقارنة مع العام الماضي حيث زاد عدد أعضاء الوفد آنذاك عن ١٠٠ زائر. ويعزى ذلك إلىأن الشركات الفلسطينية استنفدت إمكانياتها في معرض إكسبوتك ٢٠٠٤ في فلسطين.

من جهة أخرى بدأت الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعمالها بعد استكمال أعمال التأسيس حيث قامت بالإعلان عن استقبالها اقتراحات مشاريع في الحاضنة لرعايتها في مقرها أو في أي مكان في المناطق الفلسطينية وتقديم الخدمات لها عن بعد.

وثمةحدث آخر مهم على هذا الصعيد جرى خلال عام ٢٠٠٤ هو نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتقريره الأول من نوعه عن استخدام تقنيات المعلومات وخدماتها في فلسطين. وبين هذا التقرير أن عدد مستخدمي الانترنت في فلسطين قد بلغ ٣٣,٣٪ من مجموع الفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات. لقد طال الانتظار لمثل هذه الإحصائية لاسيما وأن التقديرات لعدد مستخدمي الانترنت في فلسطين ظلت تقلل من عدد مستخدمي الانترنت. وبناء على معطيات هذا التقرير تكون فلسطين في مقدمة الدول العربية من حيث استخدام تقنيات المعلومات.

أن تقرير الجهاز المركزي للإحصاء يحتوي كذلك على معلومات أخرى مثل عدد مستخدمي الهواتف النقالة وعدد مشاهدي الفضائيات وغيرها من الإحصاءات المتعلقة بالتقنيات الحديثة.

وفي هذا العام أيضا كانت هناك محاولة جادة لتطوير استراتيجية لقطاع الاتصالات وأنظمة المعلومات في فلسطين خاصة وأن المحاولات السابقة وبالتحديد المحاولة التي مولت من قبل البنك الدولي باءت جميعها بالفشل. لكن هذه المرة قادت العملية وزارة الاتصالات وشارك فيها القطاع الخاص (الاتحاد) وتقنيات المعلومات وحوال ووزارات أخرى مثل وزارة التربية والتعليم العالي وكذلك قطاع الجامعات. وعقدت عدة ورشات عمل في الضفة الغربية وكذلك في قطاع غزة لنفس الغرض.

ويذكر أن هذه الاستراتيجية سوف تكتمل في نهاية هذا العام ٢٠٠٤ بحيث يبدأ تطبيقها ومراجعتها في الأعوام القادمة. والحدث الآخر المهم في ٢٠٠٤ هو الاتفاق بين القطاع العام والخاص على تأسيس الهيئة المستقلة لمسميات الانترنت على أن تكون هيئة ذات صفة مستقلة. وقد وافق مجلس الوزراء على هذه الصيغة الجديدة لإدارة الهيئة لمسميات الانترنت وبذلك تكون فلسطين قدعملت بأفضل نموذج بالعالم لإدارة عملية مسميات الانترنت، وبالتالي سوف تقوم الهيئة بالترويج لإسم فلسطين كمجال في مسميات الإنترنت.

وقد شهد هذا العام أيضا بداية لتطوير قانون اتصال عصري بدعم من البنك الدولي وبمشاركة القطاع الخاص إلى جانب وزارة الاتصالات وتقنيات المعلومات. وفي أوائل العام القادم سوف يعمل طاقم محلي مع طاقم دولي لتطوير منظومة القوانين الخاصة بهذا القطاع ومن ضمنها تأسيس جسم منظم لقطاع الاتصالات يمثل كافة شرائح المجتمع الفلسطيني بهدف تحرير سوق الاتصالات على نحو يضمن نموه وازدهاره.

ويبقى أن نقول أن أهم معيقات نمو قطاع الاتصالات والتقنيات الحديثة هو وجود الاحتلال الإسرائيلي وما يتبعه من قرصنة في السوق من خلال التنافس غير النزيه وإغراق السوق الفلسطيني بطرق غير قانونية بالأجهزة والخدمات التقنية الإسرائيلية غير المرخصة. وتستخدم المستوطنات في المناطق المحتلة لتغطية سائر المناطق الفلسطينية بالبث وتقوية الهواتف النقالة الإسرائيلية ووضع العراقيل أمام الهاتف الفلسطيني جوال للحيلولة دون تغطية المناطق الفلسطينية خارج المدن أو حتى مناطق أخرى مثل منطقة القدس.

أن فلسطين بلد قيد التأسيس يحتاج لقوانين حديثة في مجالات الاتصالات والتقنيات الحديثة ويحتاج لحماية مجالات الترددات اللاسلكية التابعة لها وإلى قوانين لحماية الملكية الفكرية وقوانين لمحاربة جرائم الحواسيب والقرصنة عبر الانترنت. ويحتاج أيضا إلى قوانين تسمح باعتماد التواقيع الرقمية وتحرير السوق فنحن نتوق لتحقيق كل هذه القوانين والإجراءات في العام القادم ٢٠٠٥.

http://www.ps

من هنا تبدأ الإنترنت

٦ خطوات للتسجيل
اختر العنوان المناسب
ابحث اذا كان متوفراً
سجل من خلال مسجل معتمد

.ps

بنكهة فلسطينية

المجال الفلسطيني للإنترنت ...

مجال رحب لأسماء متميزة

ps
الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الإنترنت
PALESTINIAN NATIONAL INTERNET NAMING AUTHORITY

للتسجيل أو الاستفسار يرجى الاتصال بالهيئة على 08-2861617 أو بأقرب شركة لخدمات الإنترنت أو زيارة موقع الهيئة

USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE

Promoting Palestine In the Information Age

www.pnina.ps

الدردشة عبر الإنترنت

بقلم: إيمان القمحاوي

تختلف استخدامات الانترنت وتتفاوت أهميتها من شخص لآخر، فالبعض يرى أن الانترنت من وسائل المعرفة الهامة والأساسية التي توفر المعلومات والأخبار بسرعة وسهولة. والبعض الأخر يرى في الانترنت وسيلة من وسائل التسلية وتمضية الوقت، وفي كثير من الأحيان يكون الهدف الأساسي لدى العديد من مستخدمي الانترنت هو الدردشة، فتراهم يذهبون إلى مقاهي الانترنت لقضاء الساعات الطويلة في غرف الدردشة، وساحات الحوار المختلفة.

ولكن ما هي الدردشة؟ ولماذا يتجه الكثيرون إلى غرف الدردشة؟ وما هي مزاياها ومضارها؟

كلمة دردشة هي ترجمة للكلمة الانجليزية Chat والتي تعني المحادثة بطريقة ودية وغير رسمية، وهذه المحادثة أو الدردشة تكون بين شخصين أو أكثر أو تكون عامة، والدردشة تمكنك من التحدث مع أي شخص في العالم في أي مكان وفي أي وقت طالما أن جميع الأطراف متصلون بالانترنت.

ويمكن التحادث والدردشة عبر الانترنت بطريقتين:

× عن طريق برامج المحادثة المختلفة: ويشترط في هذه الطريقة توافر نفس البرنامج لدى الأشخاص المشتركين في المحادثة، مثل برنامج Msn Messenger، ICQ، MIRC.

× عن طريق مواقع الحوار: وهناك الكثير من المواقع التي تقدم خدمة الدردشة والمحادثة، وبإمكان جميع الأشخاص الموجودين في الموقع الاشتراك في المحادثة، كما يمكن أن يقوم شخص بدعوة شخص آخر للتحادث معه على انفراد، ومن المواقع التي تقدم هذه الخدمة موقع البراق www.alburaq.net/chat/chat.cfm، وهناك مواقع تقدم خدمة الحوار والمناقشة في مواضيع مختلفة ومتخصصة، بحيث يدخل الشخص إلى الغرفة التي يراها مناسبة ومتوافقة مع ميوله واهتماماته ومن هذه المواقع موقع الساحة العربية www.alsaha.com.

إن غالبية المشتركين في غرف الدردشة هم من فئة الشباب، ويمكن ملاحظة ذلك بزيارتك لمقاهي الانترنت التي يرتادونها للدخول إلى المواقع التي تقدم خدمات الدردشة، ولو دخلت إلى أي موقع من هذه المواقع لوجدت عدداً كبيراً من المشاركين يدخلون بأسماء مستعارة، ويتحدثون بمواضيع ليست لها أي أهمية، ويستعملون كلمات ليس لها أي دلالة. حيث أنهم يعتقدون أن مثل هذه الدردشات هي وسيلة للتسلية وتمضية الوقت وينسون أن لها أخلاقيات وآدابا يجب احترامها والالتزام بها بحيث لا يكون اجتماعهم في هذه المواقع بدون معنى أو فائدة، فالدردشة إذا ما أحسن استخدامها تعتبر من وسائل الاتصال والتواصل المهمة بين الحضارات والثقافات والمجتمعات المختلفة، ولكن سوء استخدامها يحدث كثيرا من الأضرار الاجتماعية والنفسية إضافة إلى الأضرار الأخلاقية والأسرية. وهناك الكثير من القصص المأساوية التي تظهر نتائج سوء استخدام هذه الخدمة.

من ناحية أخرى فإن الاستخدام السليم لمواقع الحوار وبرامج الدردشة يمكن أن يكون مكسباً كبيراً، حيث أن المحادثات الجدية والاتجاه إلى ساحات الحوار المتخصصة تؤدي إلى تبادل الخبرات والمعلومات بين المتحاورين، مما يزيد من معارفهم وتوسيع مداركهم.

وبشكل عام ينصح عند دخولك إلى مواقع الدردشة والحوار أن لا تقوم بإعطاء بياناتك الشخصية الحقيقية للآخرين حتى لا يتم استخدامها بشكل سيء، وعلى المتحدث أن يدرك بأنه حتى لو دخل إلى ساحات الحوار باسم مستعار وبريد الكتروني زائف، فإن هذا لا يكون ضماناً لإخفاء هويته عن العالم، لأن هناك طرقا عديدة تؤدي إلى الوصول اليك عند الحاجة، لذا عليك أن تكون حريصاً على اتباع قواعد الأخلاقيات العامة عند دخولك إلى شبكة الانترنت واستخدام خدماتها المتنوعة.

أخبار أون لاين

مكتب المجد للصحافة خاص ب رقميات

أخبار أون لاين....زاوية جديدة نطل من خلالها عليكم بكل جديد في عالم الانترنت و التكنولوجيا، نتجول بين المواقع و نجوب المقاهي الالكترونية لنحمل إليكم أخباراً تهمكم و تفيدكم لتكونوا مع العالم في تطوره و أحداثه التكنولوجية، فتابعونا:

الإعلانات الإلكترونية تتفوق..!

الإعلانات الإلكترونية قفزت إلى موقع الصدارة و حققت تفوقاً ملحوظاً على بعض وسائل الاعلام.

ووفق الخبراء في مجال الإعلانات البريطانية كنموذج على هذا التفوق يتوقع أن تصل عائدات الإعلانات الالكترونية إلى ٥٠٠ مليون جنيه استرليني بما نسبته ٣,٢٤٪ من حجم سوق الإعلانات البريطاني الذي تصل قيمته إلى ما يزيد عن ١٦٦ مليار جنيه استرليني في العام الجاري علماً بأن الراديو يحتل ما قيمته ٣,٧ ٪ من سوق الإعلانات البريطاني.

وتعود أسباب انتعاش سوق الإعلانات الالكترونية في بريطانيا إلى التوسع في خدمة الانترنت فائق السرعة، بالإضافة إلى الشعبية الواسعة التي تتمتع بها محركات البحث على الانترنت كجوجل وياهو.

وباتت الكثير من الشركات تعمد إلى بدء حملاتها الإعلانية مستعينة بالانترنت باعتباره وسيلة تحقق انتشارا مذهلا. ويرى الخبراء أن ما تحققه سوق الإعلانات عبر الانترنت ليس إلا البداية فقط بالنظر إلى حداثتها وتطورها المستمر.

3 مليارات دولار حجم التجارة الإلكترونية العربية

لا زال حجم استخدام التجارة الالكترونية عربيا ضئيلا مقارنة بالاستخدام العالمي، حيث يشكل حجم هذا الاستخدام عربيا ٢,٢ ٪ من التجارة العالمية بمبلغ يصل إلى ٣ مليارات دولار، في حين بلغ حجم الاستخدام العالمي حوالي ١٣٥ مليار دولار وذلك بحسب إحصائيات عام ٢٠٠٢ .

رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستثمر في الأردن أكرم كرمول عزا هذه النتيجة إلى عدم انتشار وسائل التجارة الالكترونية وغياب الوعي الكامل لدى بعض القطاعات حول مفهومها ومتطلباتها بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية للخدمات الالكترونية وعدم توفر نظام الحماية للتجارة الالكترونية والمتعاملين بها من القرصنة.

وأوضح أن التجارة الالكترونية لا تعنى فقط بالمبيعات والتسويق ولكنها أيضا توفر التمويل وتيسر عمليات إصدار الفواتير وإدارة العطاءات والمزودين وجرد المخازن وخدمة العملاء والوكالات التجارية والتراخيص والكثير من الأمور الأخرى المتعلقة بالتجارة.

وأشار كرمول إلى أن أهمية التجارة الالكترونية تكمن في إيجاد وسائل تجارة حديثة توافق عصر المعلومات وسرعة الاتصال والدخول إلى الأسواق العالمية لتحقيق عائد أعلى من الأنشطة التقليدية على ضوء انفتاح الأسواق وتطوير وتوسيع الأداء التجاري والخدمي العام عن طريق استخدام القنوات الدولية وشبكات التوزيع العالمية مما يؤدي إلى تقليل الكلفة وتحقيق عائدات أرباح أعلى عند إجادة استغلال هذه البيئة الجديدة بالاضافة الى تبادل الوكالات التجارية وتقنيات التصنيع وحقوق الملكية وحقوق الامتياز .

و عدد كرمول جملة من العوائق التي تقف أمام تقدم التجارة الالكترونية محليا وعربيا، ومنها ضعف البنية التحتية نسبيا في مجال الاتصالات بشكل عام وعدم وجود قانون ولا ضمان لاستعمال بطاقات الائتمان وقلة انتشار الانترنت وأجهزة الحاسوب الشخصية والأجهزة الخلوية بشكل كاف مما أدى بالتالي إلى الحد من استخدام التجارة الالكترونية على نطاق واسع في عمليات المتاجرة.

ودعا الى مزيد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التجارة الالكترونية من خلال وضع استراتيجية واضحة تتضمن برامج هادفة يشرف عليها متخصصون بكل ما يتعلق بهذا المجال كالاتصالات وشركات تكنولوجيا المعلومات والبنوك والقضاء.

صدور كتاب الحكومة الإلكترونية

صدر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر كتاب جديد بعنوان "الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق" لمؤلفه عباس بدران.

يحاول المؤلف من خلال فصول الكتاب تسليط الضوء على استراتيجيات نجاح هذه الحكومة ومن ثم يستعرض نطاق عملها وجمهورها المستهدف، كما يتطرق لكيفية تصميم وتطبيق الحكومة الإلكترونية عبر تقديم إطار حكومة إلكترونية عربية موحد، ويتبع الكتاب منهجية متسلسلة من أجل استيعاب النموذج الإلكترو-حكومي وتطبيقه بنجاح.

كيف ننظف الشاشات المسطحة؟

لو أن الشاشة المسطحة كانت ملطخة ببصمات أو آثار الأصابع، فإن هناك طرقا لتنظيفها. فشاشات ال سي دي حساسة وسريعة التأثر بالخدش واللمس وتحتاج لذلك عناية خاصة. ومع ذلك يمكنك أن تجعل شاشتك تبدو جديدة باستمرار ما دمت تفضل استخدام هذا النوع من الشاشات توفيرا للمساحة وتجميلا للمكان.

والحقيقة أن لكل منتج من هذا النوع توصيات خاصة بأفضل الطرق لتنظيفة، لكن هناك بعض الخطوات العامة التي يجدر إتباعها.

- أنت غير مضطر لإغلاق الجهاز قبل التنظيف، لكن عملية الإغلاق تساعدك في رؤية البصمات وخدشات الأصابع. أما إذا كانت الشاشة مغبرة فقط، يمكنك استخدام خرقة أو قطعة قماش طرية من القطن لتنظيفها. لكن إذا كانت الشاشة متسخة جدا، عندئذ ربما تضطر إلى استخدام تكتيكات خاصة.

- بعض الناس ينصحون باستخدام وندیکس (Windex) الأثيل الكحولي والمنظفات التي يدخل في تركيبها الأمونيا، لكن مثل هذه المواد تجعل الشاشة تميل نحو الاصفرار مع مرور الوقت. لذلك يفضل تجنب مثل هذه المنتجات. وتستطيع أن تجد بنفسك منتجات مصممة خصيصا لتنظيف شاشات ال سي دي، ويمكنك أيضا أن تنظر الى مطبخك وتختار المنظفات الملائمة لذلك مثل المياه العادية أو الخل أو المياه وكحول الأيزوبروبيل (isopropyl alcohol)
- حاول على الدوام أن تستخدم قطعة قماش طرية من القطن أفضل من استخدام المناديل الو رقية لمسح الشاشة وبطريقة مسح باتجاه واحد (مثلا من الأعلى الى السفل)

واحرص أيضا على عدم لمس الشاشة ال سي دي أو الضغط عليها بإصبع اليد لأن ذلك من شأنه أن يتسبب في الأضرار بالوحدة الأساسية لتركيب الصورة على شاشة الجهاز (Pixel).

ويحتوي الكتاب على عدة فصول تتناول في الأول منها "الطريق نحو الحكومة الإلكترونية"، أما الثاني فيتطرق فيه إلى "استراتيجيات نجاح الحكومة الإلكترونية" لينتقل بعدها للحديث عن "الإطار المرجعي للحكومة الإلكترونية" و في الفصل الرابع عنوان يتحدث عن "الأمن المعلوماتي في الحكومة الإلكترونية".

و يقدم الكتاب مفهوماً جديداً لعلاقة المواطن والقطاع الخاص بالحكومة حيث يتحول المواطن من متلق للخدمة العامة ليصبح المحرك الأساسي لها وأحد العناصر الفاعلة في عملية الحكم، وتتطور علاقة الدولة مع المؤسسات التجارية من دور الشرطي والرقابي إلى دور التسهيل والتيسير بينما تقوم تلك المؤسسات بدورها برفد القطاع العام بعدد لا يستهان به من الإجراءات العملية التي أثبتت فعاليتها ونجاحها من خلال تجارب السوق.

ويطرح الكتاب من خلال فصوله إطاراً مرجعياً لمساعدة مديري العمل العام على تطوير مشاريع الحكومات الإلكترونية طبقاً لما توصلت إليه تجارب العديد من الدول في هذا المجال.

أما موقع الكتاب على الانترنت فهو:

http://www.egovtoday.net

افتتاح موقع مركز التعليم الإلكتروني بالجامعة الإسلامية بغزة

افتتحت الجامعة الإسلامية بغزة موقعاً إلكترونياً يعد الأول من نوعه على المستوى المحلي لمركز التعليم الإلكتروني الذي يهدف إلى نشر مفهوم التعليم الإلكتروني من خلال النشاطات التي يقوم بها المركز في ظل سعيه المتواصل لتطوير قدرات الكادر الأكاديمي بالجامعة الإسلامية.

و يحتوي الموقع على معلومات حول البرامج التدريبية التي تم تنفيذها بالاشتراك مع مختلف المؤسسات المحلية والدولية.

و يمكن لزوار الموقع الحصول على معلومات عن برنامج WebCT وهو بيئة التعليم الافتراضية التي تستخدمها الجامعه الإسلامية بغزة لتصميم المساقات بطريقة الكترونية ونشرها على شبكة الإنترنت

ويطمح المركز في المستقبل لتطوير هذا الموقع بحيث يمكن للزوار التسجيل في الدورات التدريبية التي تطرح والحصول على المواد التدريبية بشكل كامل

و كان مركز التعليم الالكتروني في الجامعة الإسلامية بغزة تأسس في ديسمبر عام ٢٠٠١م بهدف دعم وتسهيل استخدام تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات في العملية التعليمة.

و تمثلت الخطوات الأولى في بناء هذا المشروع في الحصول علي نسخة من برنامج WebCT الذي يعد من أرقى بيئات التعليم الافتراضية، حيث قامت مؤسسة كويكرز بدعم النشاطات التي تم تنفيذها في بدايات المشروع وفي أواخر عام ٢٠٠٢م تم نقله إلى الشئون الأكاديمية ليصبح مركزا يضم هيئة إدارية تتكون من مدير للمركز ومساعد تقني وسكرتير، ويعمل تحت الإشراف المباشر من الشئون الأكاديمية.

و حسب القائمين على المركز فإنه يهدف إلى توظيف استخدام التكنولوجيا في التعليم الجامعي وتوفير الترتيبات اللازمة لدعم هذا الاتجاه في الجامعة و تزويد أعضاء الهيئة التدريسية بالمهارات والكفاءات التقنية التي تساعدهم على القيام بواجباتهم.

كما يسعى إلى تطوير أساليب وأدوات العملية التعليمية وذلك من خلال استخدام أدوات تكنولوجيا حديثة و إلى تزويد الطلاب بالمهارات التقنية اللازمة لمجاراة العصر علاوة على إقامة جسور تواصل وتبادل خبرات مع بعض الجامعات العربية والأجنبية ذات العلاقة.

البيوس BIOS

بقلم:شادي عطاالله سالم السرساوي

إن كلمة BIOSشائعة الاستخدام في أوساط العديد من مستخدمي أجهزة الحاسوب بكافة أنواعها .فالبيوس نظام مهمته تعريف وفحص كل منافذ الاتصال الداخلية والخارجية للحاسب والتحكم في طريقة عمله. وعادة ما يكون هذا النظام مُخزنا داخل رقاقة ROM، وهي ذاكرة للقراءة فقط تحتفظ بمحتوياتها حتى لو تم إطفاء جهاز الحاسب. ونظام البيوس يكون جاهزاً في كل مرة يبدأ فيها جهاز الحاسب بالإقلاع.ولعل جميع مستخدمي أجهزة الحاسوب يلاحظون على الدوام الأحداث التي تظهر خلال الفترة القصيرة التي تسبق مرحلة تحميل نظام التشغيل ، فما الذي يحدث خلال هذه المرحلة ؟.

إن للبيوس دورا مهما جداً في هذه المرحلة حيث يقوم بعد العرض المرئي بعملية الفحص الذاتي أو ما يسمى ب" POST" ، وهي عملية فحص سلامة جميع أجزاء النظام بما فيها المعالج والذاكرة العشوائية وبطاقة الشاشة والأقراص بكافة أنواعها والمنافذ المتوازية والمتسلسلة ولوحة المفاتيح..الخ).وإذا وجد نظام البيوس خطأ ما في أي من أجزاء النظام فإنه يقوم بإرسال رسائل مكتوبة ومسموعةتشير إلىهذا الخطأ حتى يتم إصلاح المشكلة. ويتم ذلك بمساعدة البيانات و التفاصيل المخزنة داخل رقاقة تسمى" رقاقة سيموس". وبعد ذلك يقوم نظام البيوس بعملية " Boot Startup "أي البحث عن ملفات نظام التشغيل الأساسية. وفي حال عدم وجود تلك الملفات يعطي نظام البيوس رسالة توضيحية بعدم وجود نظام تشغيل،لكن إذاكان موجودا، فإنة يسلمه مهمة التحكم بالحاسب. ولا تنتهي مهمة نظام البيوس عند هذه المرحلة فقط، بل يواصل عمله مع نظام التشغيل جنباً إلى جنب من خلال دوره الهام في عمليات الإدخال والإخراج الأساسية للحاسب. و تصنع رقاقات البيوس في شركات عديدة أبرزها شركه "phoenix". حيث يُكتب على رقاقات البيوس إسم الشركة المصنعة لها.وأما بالنسبة لرقاقة سيموس وعلاقتها برقاقة البيوس، فإن هناك أنواعا كثيرة ومختلفة من العتاد في عالم الحواسيب، ولهذا السبب كان لابد من ذاكرة يخزن فيها البيوس معلومات كاملة ودقيقة عن هذا العتاد. وهذه الذاكرة هي عبارة عن رقاقة رام خاصة تسمى" رقاقة السيموس" وهي نوع من الذاكرة العشوائية مزودة ببطارية صغيرة تقوم بالحفاظ على محتوياتها عندإطفاء الجهاز.ويخزن نظام البيوس معلومات هامة جداً على رقاقة السيموس مثل حجم ونوع الأقراص الصلبةوالمرنة وكذلك التاريخ والوقت وخيارات أخرى كثيرة.و يمكن للمستخدم العادي أن يعدل من محتويات ذاكرة السيموس بالدخول إلى البرنامج الشهير المخزن داخل نظام البيوس وأسمه "Basic input output System" وغالبا ما يكون الدخول إلى هذا البرنامج بالضغط على الزرdelete عند إقلاع الجهاز.عندئذ يمكنك عمل الكثير من الأشياء من خلال هذا البرنامج، ولكن كن حذراً فتغيير الإعدادات دون إلمام بوظائفها قد يعطل حاسوبك عن العمل .ومع ذلك فقد تنقلب الصورة التي نعرفها عن نظام البيوس ودوره في البحث عن المشاكل التي يسببها عتاد الحاسب الآلي إلى صورة معاكسة تماما يكون فيها نظام البيوس هو المشكلة! فقد تفشل بعض رقاقات البيوس القديمة أن تتعرف على الأقراص الصلبة الحديثة،أوأن البيوس لا يدعم نوعا معينا من المعالجات. لذلك لابد من استبدال رقاقة البيو س القديمة بواحدة جديدة، ولكن لابد وأن يكون البيوس الجديد مدعوما من اللوحة الأم وإلا لن يعمل الحاسب بعد تركيب البيوس الجديد.وهنا نضطر إلى هذا الاستبدال إذا كانت رقاقة البيوس من النوع الذي لا يسمح بإعادة البرمجة.أما إذا كانت من النوع القابل لإعادة البرمجة فإننا نستطيع حل المشكلة عن طريق برمجة نظام البيوس من جديد عبر تحميل هذا البرنامج من الإنترنت. ويسمى هذا النوع من رقاقات البيوس "flash BIOS " .

المعالج و مكوناته الرئيسية

معالج الحاسوب أو ما يسمى "وحدة المعالجة المركزية (CPU) " هو المدير التنفيذي لجميع المهام والعمليات التي تحدث داخل أجزاء نظام الحاسب الآلي.وهو عبارة عن شريحة من مادة "silicon" يوجد بداخلها ملايين الترانزستورات لإتمام المعالجة واتخاذ القرارات الصحيحة. ويقوم المعالج بدور المستقبل للبيانات من جميع أجزاء الحاسب الآلي لإتمام عملية المعالجة لها واتخاذ القرارات المناسبة ثم إرسال النتائج إلى الأجزاء الأخرى التي لها علاقة بالمخرجات مثل الشاشة أو الطابعة أو التي تكون معنية بالتخزين مثل الأقراص بكافة أنواعها.وترتكز أهمية المعالج على دوره الكبير في معالجة جميع العمليات الحسابية والمنطقية داخل الحاسب الآلي. فالمعالج قادر على فعل ذلك لأنه يقسم أي عمل يقوم به إلى أقسام صغيرة تسمى التعليمات، ويعتمد على البرنامج التطبيقي الذي يقول له متى وكيف ينفذ كل تعاليمه كي ينجز العمل المطلوب. وبذلك يمكن القول أن المعالج يقوم بتنفيذ ومعالجة جميع المهام التي تحدث أثناء العمل على الحاسب الآلي.وقد مر هذا المعالج بمراحل عديدة من التطوير مستمرة حتى الآن لمواكبه التطور الحاصل في الثورة البرمجية. فقد يستطيع المعالج السريع أن يشغل برنامجا معينا، بينما لا يتمكن المعالج البطيء من تشغيله. وهذا لا يعني أن المعالج هو المسئول عن أداء الحاسب الآلي بمفرده، بل يجب على المكونات الأخرى للحاسب أن تكون سريعة الأداء أيضاً. و في أبسط صورة توضيحية يؤدي المعالج وظيفته بقراءة التعليمات من الذاكرة العشوائية ثم يحدد التعليمات التي تحتاج إلى معالجة ويقوم بمعالجتها وإعادة نتيجة المعالجة إلى الذاكرة العشوائية مرة أخرى ثم يقرر فيما إذا كانت تلك التعليمات للتخزين أو للعرض المرئي . ويتكون هذا المعالج من أربع وحدات رئيسية سوف نتحدث عنها بشيء من التفصيل : أولاً وحدة التحكم control unite وهي الوحدة التي تتحكم بعملية تسيير البيانات داخل المعالج وتنسق بين وحدات المعالج الأخرى للقيام بالعمل المطلوب وتتولى مسؤولية التأكد من عدم وجود أخطاء في التنسيق.ثانياً وحدة الحساب والمنطق Arithmetic and Logic Unit وتنقسم هذه الوحدة إلى ثلاث وحدات صغيرة أولها وحدة الأعداد الصحيحة و تختص هذه الوحدة بالقيام بحسابات الأعداد الصحيحة التي تستعمل في التطبيقات ثنائية الأبعاد كما تستعمل في معالجة بعض النصوص .وثانيها وحدة الفاصلة العشرية التي لها دور رئيسي في عملية تسريع و تشغيل البرامج التي تعتمد بشكل كبير على الكسور العشرية وهي في أغلب الأحيان الألعاب ثلاثية الأبعاد وبرامج الرسم الهندسي.ثم يليها وحدة المسجلات Registers وهي عبارة عن نوع من الذاكرة السريعة تستعمل لكي يخزن فيها المعالج الأرقام التي يريد أن يجري عليها حساباته، فالمعالج لا يمكنه عمل أي عملية حسابية إلا بعد أن يجلب الأرقام المراد إجراء العمليات عليها إلى المسجلات.

ثالثاً وحدة الذاكرة المخبئية cache memory unite وهي ذاكرة صغيرة الحجم تشبه في تركيبتها الذاكرة العشوائية إلا أنها أسرع منها وتنقسم إلى قسمين يوضع القسم الأول على ناقل النظام بين المعالج والذاكرة العشوائية والثاني داخل المعالج نفسه. ولجأ مصممو الحاسب الآلي إلى وضع هذه الذاكرة لآن الذاكرة العشوائية تعتبر بطيئة بالنسبة للمعالج و التعامل معها مباشرة يبطئ الأداء فمع وجود الذاكرة المخبئية التي تلعب دور الوسيط أصبح الأداء رائعاً. وأخيراً الوحدة الرابعة وهي وحدة الإدخال والإخراج input output unite وهذه الوحدة تتحكم بتسيير المعلومات من وإلى المعالج، وهي الجزء الذي يقوم بطلب التعليمات والتنسيق مع الذاكرة العشوائية لإنجاح عملية تسيير التعليمات .

يو. إس. روبوتيكس تطلق حزمة متكاملة لإدارة الأنظمة الشبكية لخدمة قطاع المكاتب المنزلية والمكاتب صغيرة الحجم

دبي – خاص برقميات فلسطينية -أعلنت "يو. أس. روبوتيكس" (U.S. Robotics®)، الشركة العالمية الرائدة في مجال توفير أنظمة الإتصال عبر شبكة الإنترنت، مؤخراً عن إطلاقها لحزمة جديدة لإدارة الأنظمة الشبكية اللاسلكية (Wireless Network Starter Kit) والتي تتوفر كهدية شرائية خلال موسم الأعياد. وتتضمن هذه الحزمة محولا لوحدة الناقل التسلسلي العام (USB) وجهاز راوتر لاسلكي وكلاهما يعتمدان على معايير الشبكات "٨٠٢,١١ جي". وهدفت الشركة من وراء هذه الخطوة إلى تلبية احتياجات عملائها من المكاتب صغيرة الحجم والمكاتب المنزلية من خلال مساعدتهم على تسهيل عملية إعداد المنتجات الشبكية اللاسلكية وتهيئتها للتشغيل باستخدام حلول التوصيل البسيطة "بلج آند بلاي" (plug and play). وتوفر هذه الحزمة المتكاملة للمستخدمين كل ما يحتاجونه لإعداد نظامهم الشبكي اللاسلكي وذلك بثلاث خطوات مبسطة.

ويتميز محول وحدة الناقل التسلسلي العام (USB) بخفة وزنه وحجمه المدمج المشابه لبطاقات الذاكرة المحمولة (memory stick). ويمكن إيصال هذا الجهاز بأي منفذ لوحدة الناقل التسلسلي المعياري (USB ٢,٠) أو (USB ١,١) أو بسطح المكتب أو بأي جهاز كمبيوتر نقال بهدف ربطه مباشرةً بصورة لاسلكية بجهاز الراوتر اللاسلكي. وتساهم أداة التحكم بالطاقة للناقل التسلسلي العام في تقليص العمر التشغيلي لبطارية جهاز الكمبيوتر النقال بشكل ملحوظ.

وقال طوني فيلد، مدير المنتجات في شركة "يو. أس. روبوتيكس" في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا: "تساعد الحزمة الجديدة التي أطلقناها مؤخراً على تسهيل عملية إعداد الأنظمة الشبكية ضمن بيئات العمل في المكاتب المنزلية والمكاتب صغيرة الحجم. وكما هو الحال بالنسبة لبطاقات الذاكرة المحمولة، يتميز محول وحدة الناقل التسلسلي العام (USB) بإمكانية توصيله بأي منفذ لوحدة الناقل التسلسلي المعياري (USB ٢,٠) أو (USB ١,١)، مما يقلل الحاجة لفتح غطاء جهاز الكمبيوتر أو استخدام أدوات معينة. ويسمح هذا الأمر لكافة المستخدمين بإمكانية إنشاء نظام شبكي لاسلكي يتم ربطه بصورة مباشرة بجهاز الراوتر اللاسلكي للحزمة. ويتيح ذلك للمستخدمين تبادل مفاتيح دخول شبكة الإنترنت بصورة مؤمنة، بالإضافة إلى تبادل الملفات والوحدات الملحقة بجهاز الكمبيوتر مثل الطابعات وربطها مع أجهزة كمبيوتر أخرى ضمن بيئات العمل الشبكية".

وتتضمن حزمة إدارة الأنظمة الشبكية منتجات "يو. أس. روبوتيكس" من طراز "يو. أس. آر ٥٤٧٠" وراوتر لاسلكي ومحول لاسلكي لوحدة الناقل التسلسلي المعياري (USB ٢,٠) والتي تتوافق مع معايير الشبكات "٨٠٢,١١ جي" وكيبل واحد للربط عبر شبكة الإيثرنت ودليل إعداد وكيبل لتزويد الطاقة وقرص مدمج يشتمل على كافة معلومات الإعداد والتشغيل. وتتلاءم صيغة الناقل التسلسلي العام (USB) بصورة كاملة مع أجهزة الكمبيوتر النقالة والمكتبية، حيث تسمح لهذه الأجهزة بإمكانية ربطها بصورة لاسلكية مع الرواتر اللاسلكي، الأمر الذي يساهم في توفير مستويات أداء عالية باستخدام واجهة تطبيق وحدة الناقل التسلسلي المعياري (USB ٢,٠) والتي تتوافق أيضاً مع واجهة تطبيق وحدة الناقل التسلسلي المعياري (USB ١,١). وتساعد أداة التحكم في الطاقة لوحدة الناقل التسلسلي العام على تقليل معدل استهلاك الطاقة وبالتالي إطالة العمر التشغيلي لبطارية جهاز الكمبيوتر النقال. كما تتلاءم الحزمة أيضاً مع منتجات "يو. أس. روبوتيكس" اللاسلكية بسرعة ٥٤ ميجا بت في الثانية والتي تدعم معايير الشبكات "٨٠٢,١١ جي" إلى جانب المنتجات التي تتميز بسرعة ١١ ميجا بت المعتمدة على المعايير "٨٠١,١١ بي" والتي تتبنى تقنية "واي فاي" (Wi-Fi). وتم تزويد هذه الحزمة بمحول إيثرنت ١٠٠/١٠ ذي أربعة منافذ لدعم مختلف تطبيقات الأجهزة السلكية مثل الطابعات.

وتعتبر عملية حماية المعلومات والبيانات الهامة ضمن الأنظمة الشبكية من القضايا الرئيسية التي تحظى بإهتمام المستخدمين. وتتيح منتجات "يو. أس. روبوتيكس" اللاسلكية من الطراز "يو. أس. آر ٥٤٧٠" إمكانية توفير مستويات حماية متقدمة للشبكات المعلوماتية، حيث تتضمن جدارا للحماية المعلوماتية (firewall) لصد مختلف تهديدات الإختراقات المتزايدة.

ا لمعلو ما تية من جهته، قال لشركة "يو.

يوسف سيد، المدير الإقليمي أس. روبوتيكس" في منطقة الشرق الأوسط: "يشهد قطاع المنتجات الشبكية اللاسلكية العديد من التطورات المتسارعة في دول الشرق الأوسط. وبالإعتماد على آراء عملائنا، أدركنا حاجة المستخدمين النهائيين إلى ضرورة أن تكون عملية إعداد الأنظمة الشبكية سهلة وسريعة ومن دون التأثير على درجة إعتمادية هذه الأنظمة. ومن ناحية أخرى، بات تأمين البيانات الهامة في مختلف الأنظمة الشبكية أحد القضايا التي تسترعي إهتماما كبيرا من قبل المستخدمين. وتعتبر منتجاتنا اللاسلكية من الطراز "يو. أس. آر ٥٤٧٠" الحل الأمثل لتلبية مثل هذه المتطلبات. ونؤكد مجدداً على إلتزامنا في "يو. أس. روبوتيكس" بتوفير أحدث المنتجات التي تتلاءم مع الإحتياجات النوعية لأسواق المنطقة".

وتتوفر حزمة إدارة الأنظمة الشبكية من "يو. أس. روبوتيكس" في بعض المحلات المخصصة لبيع منتجات تقنيات المعلومات مثل "آدفانسد بزنس كمبيوترز" (Advanced Business Computers) و"كواليتي كمبيوترز" (Quality Computers) و"بلج- انس إليكترونيكس" (Plug-ins Electronix) و"كمبيومي" (CompuME) و"مكتبة جرير" (Jarrir Bookstore) وذلك بأسعار مناسبة تبلغ نحو ٨٩ دولارا أمريكيا (بدون الضريبة المحلية).

إنتل تضع اللمسات الأخيرة على GHZ 3,8 Pentium Processor 4

تقول بعض التقارير المنتشرة على شبكة الإنترنت أن شركة أنتل تضع اللمسات الخيرة على منتجها الحديث Pentium ٤ Processor ٣,٨ GHZ الذي يعتمد أساسا على ذاكرة بريس كوت الأصلية حيث ستصل سرعته ٣,٨٠ غيغاهيرتس ويعد تتويجا لمنتجات أنتل على هذا الصعيد.

ويذكر إن الشركة ظلت تخطط إلى إيجاد طرق مختلفة لرفع مستوى الأداء وليس من أجل زيادة سرعات الرقائق فحسب وقد صمم هذا البرنامج لكي يتناسب مع منظومة الأجهزة التي تستخدم سلسلة مجموعات الرقائق آي ٩٢٥ و آي ٩١٥.

وعلى أي حال، فان الأداء ليس هو الذي يميز هذا المنتج الجديد فحسب، بل انه يظهر أيضا مدى قدرته على استيعاب تكنولوجيا اكس دي Execute Dis

شركة هيوليت باكرد (HP) تطور نظام المكتب الذكي

لمساعدة قطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على زيادة الإنتاج بأقل التكاليف

قامت شركة هيوليت باكرد بتطوير مجموعة جديدة من الخدمات و برامج دعم قنوات التوزيع لتمكين الزبائن من الحصول على افضل النتائج من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة ولمساعدة قطاعات الأعمال الصغيرة و المتوسطة على زيادة الإنتاجية وحل المشكلات اليومية مع الأخذ بعين الاعتبار تخفيض التكاليف اللازمة للتطوير.

واعلنت شركة هيوليت باكرد (HP) عن مجموعة من المنتجات المتخصصة في الطباعة و التخزين و الأجهزة الصغيرة المتطورة و قامت بإدخال مجموعة من الشركات العالمية التي تنتج برامج و منتجات مساعدة في عملية التطوير مثل شركات (Microso ،Avaya، Intuit & SAP) .

وقامت شركة هيوليت باكرد كذلك باطلاق حملة من الخدمات المحمية لمساعدة الزبائن للحصول على التكنولوجيا المساعدة لعمليات التطوير في مجال الخدمات المالية و التحكم بتكاليف رأس المال و السيولة النقدية.وفي هذا السياق صرح كيفن جيلروي – نائب الرئيس و المدير العام لقسم الأعمال الصغيرة و المتوسطة في شركة هيوليت باكرد بأنه "لا توجد شركة أفضل من هيوليت باكرد قادرة على تفهم حاجات قطاع الأعمال الصغيرة و المتوسطة و تلبيتها وأن الشركة مستمرة في ان تكون رائدة في هذا السوق متنامي الاحتياجات " . واضاف "عند اختيار الزبائن للحلول التي تقدمها الشركة يعلمون انها علاقة تتعدى عملية الشراء البسيطة الى توفير حلول فريدة لاحتياجاتهم مما يمكنهم من صرف الوقت في الاستفادة من هذه الحلول لتطوير مستوى العمل لديهم".

وفيما يلي بعض الحلول التي اطلقتها الشركة لمساعدة قطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة :

- طابعات الحبر النفاث المخصصة لقطاع الأعمال (عائلة ١٢٠٠) : وهي من أرخص الطابعات بالنسبة إلى الكلفة التشغيلية حيث توفر السرعة في معالجة و طباعة الصور بجودة عالية مع امكانيات وصل مع أجهزة المكتب الأخرى و فيها امكانيات متطورة للطباعة على وجهي الورقة .

- قطع خاصة بشبكة الطباعة ذات سرعة عالية (جيجابت) و تستخدم لتسريع و تسهيل عملية الطباعة من أجهزة مختلفة على طابعة أو طابعات مربوطة على الشبكة ليتمكن الجميع من استخدامها بدلا من تخصيص طابعة لكل جهاز . ويتم تبادل المعلومات بسرعة عالية لضمان أكبر استفادة ممكنة من قدرات الشبكة .

- طابعات متعددة الاستخدام (طابعة ، جهاز مسح ضوئي ، فاكس) والتي توفر سرعات عالية في الطباعة تصل الى ٣٠ ورقة في الدقيقة للصفحات العادية و ٢٠ ورقة في الدقيقة للصفحات الملونة مع امكانية استخدام الطباعة لاسلكيا. وهي توفر حلا اقتصاديا لقطاع الأفراد المحترفين وفيها امكانيات طباعة الصور بجودة عالية .

- الطابعات الليزرية المخصصة للإستخدام المكثف. وفي هذا المجال طرحت الشركة خط انتاج لهذه الطابعات التي توفر الطباعة بالليزر للمكاتب بسرعة تصل الى ٥٥ صفحة بالدقيقة و هي مجهزة بأجهزة ربط على الشبكة المستخدمة مما يجعلها في متناول الجميع للإستفادة من قدراتها العالية .

وهناك الكثير من المجالات التي تم طرح أجهزة مخصصة لها و التي يصعب حصرها في مقال واحد و ننصح من يريد الاستفسار عن مجال معين أن يقوم بالرجوع الى موقع هيوليت باكرد على الإنترنت للحصول على آخر التطورات و المستجدات في مجال اهتمامه. وتنصح شركة هيوليت باكرد الزبائن بمراجعة موزعيها المعتمدين في مختلف المناطق لمساعدتهم في بناء الحلول المناسبة لاحتياجاتهم.

المجال الفلسطيني للإنترنت
إنطلاقة جديدة بخطة طموحة لصناعة رائجة

■ مروان رضوان، المدير التنفيذي / للهيئة الوطنية الفلسطينية لسميات الإنترنت

لفترة طويلة من الزمن لم يكن للدولة الفلسطينية أي تواجد رسمي على الخارطة الدولية لمجالات الإنترنت و لكن و بعد ثلاث سنوات من العمل الدؤوب مع المؤسسات المحلية و الإقليمية و الدولية المعنية ومنظمة الأمم المتحدة وبمشاركة العديد من المؤسسات والمنظمات والكفاءات والخبرات الفلسطينية في الداخل والخارج تم منح فلسطين رمزها الدولي الخاص وذلك في ٢٠٠٠/٣/٢٢، و منذ ذلك الحين تم تشغيل المجال الفلسطيني على شبكة الإنترنت من خلال مركز الحاسوب الحكومي حيث كان التسجيل مقتصراً على المؤسسات الحكومية فقط.

و لتحقيق الوجود المتميز وإدارة المجال الفلسطيني للإنترنت بأفضل الاساليب المتبعة عالمياً فقد اتفقت الشرائح الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني بما فيها المؤسسات الحكومية والمؤسسات الاكاديمية و مؤسسات القطاع الخاص على إنشاء الهيئة الوطنية الفلسطينية لسميات الإنترنت "بنينا" و تم ذلك بقرار من الرئيس الراحل "ياسر عرفات" طيب الله ثراه لتمثل كافة هذه القطاعات و لتقوم على وضع الأسس و القواعد و اللوائح الخاصة بعملها إضافة إلى القيام بكافة الأعمال المتعلقة بإدارة و تسجيل النطاقات ضمن المجال الفلسطيني للإنترنت و المساهمة في وضع القوانين و رسم السياسات التي تضبط و تطور و تنمي استخدامات الإنترنت في فلسطين وفق ما يتماشى مع المصلحة العامة. وبعد فترة طويلة من المخاض العسير بدأت الهيئة بممارسة أعمالها في الخامس عشر من يناير ٢٠٠٤.

إنطلاقة جديدة

بعد إنشاء وزارة متخصصة للاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و الحاق مركز الحاسوب الحكومي بها و بناءً على قرار مجلس الوزراء بتكليف معالي الوزير عزام الأحمد بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة و بعد مداولات و نقاشات مثمرة امتدت على ما يزيد عن العام تم الاتفاق على كافة المواضيع المتعلقة بتشكيل مجلس إدارة جديد للهيئة و إقرار نظامها الداخلي و خطة عملها وإرساء الأسس السليمة لبناء شراكة حقيقية بين مختلف القطاعات الفاعلة في مجال تقنية المعلومات في فلسطين وبداية عهد جديد من التكاملية و التعاون المشترك لما فيه مصلحة إبراز هذا الرمز الوطني الفلسطيني و تجسيده واقعاً ملموساً في عصر المعلومات. كما تم الاتفاق على التنسيق الكامل بين الهيئة و الوزارة في كل ما يتعلق بإدارة المجال فنياً و إدارياً و أن تقوم الهيئة بتسمية المنسق الفني للمجال الفلسطيني حيث تقوم الوزارة باتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بذلك لدى المؤسسة العالمية للأسماء و الأرقام ICANN و ذلك إبرازاً لدور الهيئة و تعزيزاً للثقة في المجال الفلسطيني للإنترنت محلياً و عالمياً و اعتماد التمثيل المؤسساتي للجهات الفلطسينية لدى المؤسسات الدولية بدل التمثيل الفردي أو الشخصي في هذا الإطار تعزيزاً لدور المؤسسة في إدارة هذا المشروع الوطني الهام.

صناعة أسماء النطاقات، صناعة رائجة

شهدت صناعة أسماء النطاقات على المستوى العالمي أرقاماً قياسية غير مسبوقة خلال الربع الحالي من عام ٢٠٠٤ حيث بلغ إجمالي النطاقات المسجلة ما يزيد عن ٦٦،٣ مليون نطاق موزعة تحت المجالات العمومية مثل com ، net ،org، info ، biz و النطاقات الخاصة بالدول مثل .us، .uk، de ، وغيرها و تشير الإحصائيات إلى أن معدل تسجيل النطاقات خلال الفترة الأخيرة بلغ أكثر من مليون و نصف نطاق شهرياً و هذه الأرقام غير مسبوقة في تاريخ شبكة المعلومات الدولية الإنترنت. من أهم العوامل التي ساهمت في هذا الانتعاش الكبير في هذه الصناعة و الذي يعكس نمواً مطرداً في استخدامات الإنترنت على المستوى العالمي هو النمو المتسارع لتقنية المعلومات و زيادة مستخدمي الشبكة و انخفاض أسعار حجز النطاقات وإستضافة المواقع و زيادة معدلات الدخول الى الشبكة و سرعاتها إضافة الى الطفرة التي شهدتها الإنترنت في حجز المواقع الإعلانية و الصفحات الدعائية في الفترة الأخيرة و التي وصلت الى تسجيل ما يزيد عن مليون نطاق خلال أسبوع واحد من قبل شركة واحدة فقط!!.

تمثل النطاقات ذات الإمتداد COM نصيب الأسد حيث تبلغ حوالي ٤٧٪ من إجمالي النطاقات بينما تمثل النطاقات الوطنية للدول ٣٧٪ من هذه النطاقات و هذه الزيادة الكبيرة في تسجيل النطاقات توضح الاتجاه العالمي لاستخدام النطاقات المحلية و استغلال توفر الأسماء المميزة و الجذابة في استهداف الأسواق المحلية.

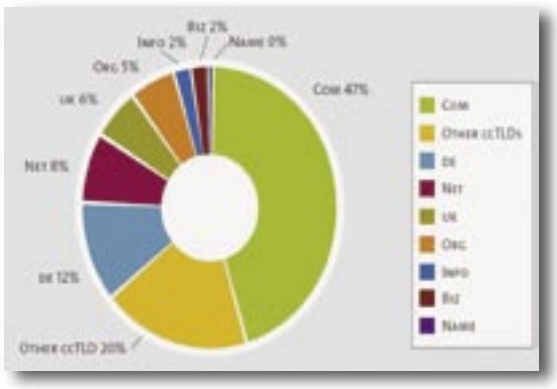

إن النمو المطرد لهذه الصناعة و التي تعتبر مفصلاً رئيسياً لعمل الإنترنت إنعكس بصورة إيجابية على عدد المواقع الفعالة على الشبكة خاصة أن هنالك زيادة في عدد هذه المواقع الفاعلة لهذه العناوين و التي بلغت ٧٧٪ من إجمالي النطاقات المسجلة منها ١٣،٨٪ صفحات تحت الإنشاء و ٦٤،٧٪ صفحات و مواقع فاعلة بينما النسبة الباقية هي لنطاقات محجوزة و لكن لم تعمل بعد. و من الاستخدامات الجديدة لأسماء النطاقات هي صناعة الإعلانات المدفوعة عبر الإنترنت و التي من خلالها يتم إستخدام الأسماء المميزة و التي يمكن تذكرها بسهولة والوصول إليها بسرعة من خلال محركات البحث و عرض قوائم بمواقع أخرى ذات علاقة و إعلانات دعائية لمنتجات و شركات و مواقع على الشبكة و تدفع هذه الشركات لمالك النطاق مقابل كل ضغطة زر أو نقرة توصل إلى موقع الشركة المعلنة عبر الإنترنت مبالغ تتراوح بين بضع سنتات و قد تصل إلى ١٥$ للمرة الواحدة. وهذه الطريقة أثبتت نجاحها و نجاعتها في الوصول الى الفئات المستهدفة بصورة ممتازة و ساهمت في ارتفاع اسعار النطاقات المتميزة الى مبالغ خيالية من فئة الستة أرقام أو أكثر.

البنية الفنية وسياسات التسجيل

و من أجل تشجيع كافة المؤسسات و الأفراد و الهيئات الفلسطينية على التسجيل ضمن المجال الفلسطيني للإنترنت فقد تم اعتماد قواعد تسجيل مرنة و أسعار تشجيعية ستساهم في جعل المجال الفلسطيني رافداً مؤثراً في مسيرة التطوير التقني و المعلوماتي الفلسطيني و تم اعتماد عدد من الشركات المحلية و الدولية كمسجلين معتمدين لتسجيل النطاقات ضمن المجال الفلسطيني للإنترنت. و لزيادة الثقة في هذا المجال فقد تم تطوير نظام تسجيل آلي للشركات المعتمدة لدى الهيئة يمكنها من إدارة كافة الأمور المتعلقة بتسجيل النطاقات و تحديثها و تجديدها بسهولة و يسر بالإضافة الى تطوير نظام للتسجيل الآلي عبر الإنترنت تستخدمه حالياً معظم هذه الشركات لإتاحة الفرصة لمستخدم الإنترنت لحجز النطاق المطلوب ضمن المجال الفلسطيني ودفع رسوم التسجيل عبر الإنترنت.

النطاقات التي يمكن التسجيل تحتها

من الجدير ذكره أنه يمكن تسجيل النطاقات مباشرة تحت المجال الفلسطيني .PS أو ضمن أحد التفرعات الرئيسية و هي org.ps، net.ps ، com.ps كما أنه يمكن تسجيل النطاقات الحكومية تحت gov.ps و نطاقات الجامعات و مؤسسات التعليم العالي تحت edu.ps و مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تحت plo.ps و المؤسسات الأمنية تحت sec.ps مجاناً من خلال مركز الحاسوب الحكومي و هنالك نطاق خاص للمدارس الفلسطينية .sch ps و يتم التسجيل ضمنه لدى الهيئة الوطنية الفلسطينية لسميات الإنترنت مجاناً لكافة المدارس المعترف بها من قبل وزارة التربية و التعليم العالي الفلسطينية.

وبنظرة سريعة الى أسماء النطاقات التي تم تسجيلها ضمن المجال الفلسطيني للإنترنت حتى الآن يتبين أن معظم هذه الأسماء مسجلة مباشرة تحت .ps و ذلك لتقليل عدد الكلمات التي يجب كتابتها للوصول الى العنوان المطلوب بالإضافة الى سرعة الوصول اليه و تذكره. و يلاحظ أيضاً ارتفاع عدد النطاقات الجديدة و الغير مرتبطة بموقع على شبكة الإنترنت بعد، كما يلاحظ تسجيل عدد من الأسماء الخاصة و أسماء العائلات الفلسطينية. و سيتضمن التقرير السنوي للهيئة و الذي سيصدر مع بداية العام الجديد تفاصيل اوفى و إحصائيات دقيقة عن تسجيل النطاقات ضمن المجال الفلسطيني للإنترنت إضافة الى تطوير دليل شامل و موقع مصنف على الإنترنت لكافة المواقع المسجلة ضمن المجال الفلسطيني للإنترنت.

الوضع الحالي للمجال الفلسطيني للإنترنت

منذ انطلاق عمل الهيئة و بالرغم من تأخر الحملة الإعلانية و التسويقية للمجال الفلسطيني للإنترنت فقد تم تسجيل ما يقارب ٧٥٠ مجالا فلسطينيا منها مجالات مسجلة لثلاث سنوات و أخرى لعشر سنوات مما يجعل إجمالي النطاقات المسجلة يقارب ١٠٠٠ نطاق معظمها لشركات فلسطينية مرموقة و أفراد و عائلات و مؤسسات و منظمات أهلية فلسطينية و مؤسسات و شركات عالمية كبرى. و مما يعزز الثقة في هذا المجال بدء العديد من الشركات الفلسطينية المتميزة في اعتماد العنوان الفلسطيني في كافة المطبوعات الصادرة عنها و المواد الدعائية و الإعلامية الخاصة بها و منها على سبيل المثال لا الحصر البنك العربي و شركة الاتصالات الفلسطينية و نقابة المهندسين الفلسطينيين – فرع غزة و غيرها.

و من أجل تجسيد الهوية الفلسطينية على شبكة الإنترنت و زيادة عدد النطاقات الفلسطينية على الشبكة فقد بدأت الهيئة بحملة دعائية مكثفة للتوعية بأهمية العنوان الفلسطيني كرمز للتميز و الإبداع و لوضع فلسطين في مكانها اللائق بين الدول في عصر ثورة التقنيات و المعلوماتية. و يذكر أن مجلس إدارة الهيئة الوطنية الفلسطينية لسميات الإنترنت يقوم بصورة دورية بمراجعة أساليب عمل وأسعار و طرق تسويق المجال بحيث يتم ملاء مة هذه الأساليب بصورة دورية تساهم في زيادة الإقبال على التسجيل ضمن هذا المجال.

السوق المستهدفة

تعتمد الحملة التسويقية للمجال على مجموعة من القنوات التسويقية التي تساهم في وصول المجال الفلسطيني الى قطاعات واسعة من مستخدمي الإنترنت محلياً و عالمياً و ذلك عبر الشركات المزودة لهذه الخدمة و المعتمدة رسمياً لدى الهيئة و التي يمكنها عقد اتفاقيات مع شركات محلية و عالمية أخرى للعمل كوكلاء فرعيين لهذه الشركات لاستهداف قطاعات جديدة لحجز النطاقات حيث أن هذا المجال يحمل قيمة و ميزة إضافية الى كونه المجال الفلسطيني للإنترنت فيمكن مستقبلاً تسويقه كعنوان للمواقع الشخصية Personal Sites على شبكة الإنترنت خاصة إذا تم شمل عنوان المجال بحزم استضافة معينة و خدمات إضافية مغرية حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من مليوني موقع شخصي لأطفال بين سن ٦-١٧ سنة و من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٦ ملايين موقع خلال العام القادم.

مميزات المجال الفلسطيني للإنترنت

يوفر المجال الفلسطيني للإنترنت فرصاً واسعة ونطاقاً رحباً للحصول على الأسماء والعناوين الجذابة و الرموز السهلة التي يمكن تذكرها بسرعة و تحمل مضامين قوية و يمكن الاستعلام عنها بسهولة و يسر عبر محركات البحث. ففي الوقت الذي يعتبر فيه المجتمع الفلسطيني واحداً من أكثر المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط استخداماً للإنترنت و اعتماداً على التقنية الحديثة و القفزات النوعية التي احدثها قطاع الاتصالات و المعلوماتية في فلسطين فإن المجال الفلسطيني للإنترنت يتوج هذه الانجازات و يصبغها بألوان العلم الفلسطيني كرمز و طني يجسد هذا الوجود الواعد و المتميز على المستويات المحلية و الاقليمية و الدولية. و في الوقت الذي تتزاحم فيه العناوين و الأسماء ضمن المجالات العمومية مثل com و org و net و التي لا ترتبط بأية منطقة جغرافية معينة فإن المجال الفلسطيني يمثل تميزاً خاصاً و اعتزازاً واضحاً بالرمز الفلسطيني و التقنية و الإبداع الفلسطينيي.

بين الإختراق الإسرائيلي واللامبالاة الرسمية

الوكلاء الفلسطينيون لكبرىٰ شركات تكنولوجيا المعلومات يسبحون «ضد التيار» !

يوسف الشايب - خاص ب رقمية

يعاني الوكلاء الفلسطينيون لكبريات الشركات العاملة في حقل تكنولوجيا المعلومات من مشاكل عدة ليس أولها الاختراق الإسرائيلي للسوق الفلسطيني وليس آخرها البيروقراطية الرسمية وعدم التزام المؤسسات الرسمية بالقوانين التي تنتصر لها.

صعوبات كبيرة

ويقول د. يحيى السلقان، مدير شركات يافا لشبكات وأنظمة الكمبيوتر، في رام الله، وكلاء الشركات الأميركية "أوراكل"و"صن" و"آي.بي.إم" و"ليكس مارك": تبدأ المشاكل في الوقت الذي نتخذ فيه قراراً بالعمل على اكتساب حقوق أخذ وكالة أية شركة عالمية، فاسم فلسطين في مخيلتهم، لا يعبر إلا عن "التوترات"، و"المشاكل"، و"الفوضى"، وبالتالي ليس من السهل العمل على إقناعهم بأن فلسطين سوق جيدة لتكنولوجيا المعلومات، وخاصة منذ انلاع انتفاضة الأقصى.

ويتابع: "بالنسبة لنا حصلنا على وكالتي (أوراكل)، و(صن) قبل الانتفاضة، لكن لابد من تقديم مستوى معين من التسويق لإقناع هذه الشركات بجدوى الوكالة. وهذه صعوبة كبيرة نواجهها في ظل سوق متعثر في فلسطين . صحيح أن العام ٢٠٠٤ شهد بعض الانفراجات مقارنة بالأعوام الثلاثة التي سبقته، إلا أن الأمور ليس كما كانت عليه في السابق.

المشكلة الثانية، حسب السلقان، تتمحور حول الإجراءات الإسرائيلية، في التعاطي مع مستوردات الوكلاء الفلسطينيين لهذه الشركات العالمية، والتي لها وكلاء، وربما فروع، في تل أبيب، وغيرها من المدن الإسرائيلية، فاستيراد بعض أنواع "السيرفرات" يبدو مستحيلاً، بسبب منع استيرادها من قبل إسرائيل "لدواع أمنية"، كما تدعي، فالسيرفرات التي تحتوي أكثر من معالجين لابد أن تخضع لرقابة وزارة الدفاع الإسرائيلية، حيث يتم تعبئة نموذج خاص يتضمن معلومات كثيرة عن المستفيد من هذه الأجهزة، ونوع الخدمات التي يقدمها، وغير ذلك. وعند الحديث عن أية أجهزة ذات علاقة بالإنترنت والاتصالات، فحدث ولا حرج.هذه البضائع تخضع لرقابة المسؤول الأمني على البضائع خشية استخدامها لأمور تتعلق بتشفير المعلومات، ومن بين هذه الأجهزة "سيسكو راوترز"، و"الفيرول"، وحتى "المودم".

رقابة صارمة

ويشير السلقان إلى أن الأمور، وفي معظم الحالات، تخضع لمزاجية المسؤول الأمني ولإجراءات في غاية التعقيد، ما من شأنه حجز البضائع لعدة شهور وربما لسنوات أحياناً كما حدث مع أبراج ومحطات تقوية البث التلفوني الخاصة بشركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال). وأضاف: "قبل الإنتفاضة كانت تخضع هذه البضائع لرقابة المسؤول الأمني أيضاً، إلا أن الإجراءات لم تكن تتجاوز بضع ساعات، أما الآن فتستغرق أسبوعين على أقل تقدير. وليس هذا فحسب، بل إن القوانين متغيرة، وبطريقة جنونية، في مجال الرقابة الأمنية الإسرائيلية على أجهزة الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات الواردة إلى الأراضي الفلسطينية".

ويلفت السلقان إلى مسألة قيام الوكلاء الإسرائيليين لذات الشركات العالمية باختراق السوق الفلسطينية من خلال شركات فلسطينية، ويفصل قائلاً: "الشركات العالمية العاملة في تكنولوجيا المعلومات لها فروع في تل أبيب أو وكلاء كون أن حجم تداول هذه الشركات في السوق الإسرائيلية كبير، ويفوق حجم التداول في السوق الفلسطينية بعشرات أو مئات الأضعاف أحياناً، وبما أن زيادة حجم البيع بالنسبة للوكلاء الإسرائيليين تعني زيادة نسبة الخصم من الشركة الأم، فإنهم يقومون باختراق السوق الفلسطينية، بمساعدة شركات محلية من خلال تقديم نسبة خصم لهذه الشركات، تفوق في الكثير من الحالات، النسبة التي يحصل عليها الوكلاء الفلسطينيون من الشركة الأم مباشرة. وبالتالي نرى شركات تبيع ذات المنتجات الأصلية التي يبيعها الوكلاء الفلسطينيون، وبسعر أقل". ويقول: "لا أحد يتدخل لحمايتنا .. اتحاد الشركات العاملة في هذا المجال يرى في ذلك نشاطا تجاريا، والوزارات ذات الاختصاص لم يسبق لها أن التفتت للأمر".

ويرى السلقان أن على وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة المالية التدخل لحماية الوكلاء الفلسطينيين للشركات العالمية، لما في ذلك من مصلحة اقتصادية عليا . ويتساءل: "ألا يكفي أن إسرائيل تتحكم في هذه السوق، من خلال الإجراءات الأمنية على المعابر وتفرض الرسوم الباهظة وتحدد المدة التي تحتجز فيها البضائع ولا تسمح لبعض المنتجات بالدخول إلى الأراضي الفلسطينية.عندئذ يأتي بعضها من الوكلاء الإسرائيليين، وبمساعدة شركات فلسطينية لمحاربة الوكلاء الفلسطينيين الذين يتنافسون على "الفتات"، إن جاز التعبير.

بيروقراطية

ويشتكي السلقان من البيروقراطية التي تتعامل بها الوزارات والمؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة، متحدثاً عن "المرمرة"، التي عاشها أياما لمجرد أنه حصل على عقد يزود من خلاله حكومة عربية ببرامج "سوفت وير". وعند رغبته في الحصول على تأشيرة لدخول هذه الدولة، كان لابد من تصديق بعض الأوراق الثبوتية الصادرة عن السجل التجاري من سفارة فلسطين في عمّان، إلا أن المصدق رفض ذلك بدعوى ضرورة تصديقها من الخارجية الفلسطينية وإخضاعها للعديد من الإجراءات والاتصالات والحصول على أوراق ثبوتية أخرى من الغرفة التجارية برام الله عبر الفاكس. وبعد ثلاثة أيام من العناء المستمر، وافق المصدق- "استثناء" - على تصديق السجل، إلا أن ذلك أخر رحلته لأسبوعين ووضعه في ظروف محرجة للغاية.

ويلفت السلقان النظر إلى الرسوم الباهظة التي تتقاضاها المؤسسات الفلسطينية عند تصديق أية أوراق ثبوتية، فوزارة الاقتصاد الوطني تتقاضى ١١٠ شواكل للورقة الواحدة، ووزارة الخارجية تتقاضى ٢٠ شيكلاً للورقة، أما السفارة الفلسطينية في عمّان فتتقاضى ٥٣ ديناراً عن الورقة الواحدة، في الوقت الذي تتقاضى فيه الخارجية الأردنية ديناراً واحداً لا غير للورقة الواحدة.

ويتحدث السلقان عن التأخير الذي تمارسه مؤسسات السلطة الوطنية، وبعض الشركات الكبرى كـ"بال تريد"، و"جوال"، في تسديد المبالغ المستحقة عليها، فبعض هذه الشركات محكومة بقوانين متشددة في الدفع، ٦٠ يوماً أو ما شابه، في حين أن مؤسسات السلطة تنتظر "الميزانية"، التي تتأخر في أغلب الأحيان، مشيراً إلى أن عدم توفر سيولة لدى وكلاء الشركات العالمية من شأنه أن يضعضع وضعهم في السوق الفلسطينية، ما يعزز قناعة الشركات الأم أن فلسطين ليست سوقاً مثالية لهذا النوع من التجارة، وبالتالي يكون ثمة إمكانية لسحب بعض الوكالات من الشركات الفلسطينية، والاكتفاء بالوكيل الإسرائيلي، وهو أمر في غاية الخطورة على الاقتصاد الوطني.

انحدار

ويؤكد السلقان على انخفاض مستوى المبيعات جراء اندلاع انتفاضة الأقصى وما رافقها من إجراءات إسرائيلية بحق الفلسطينيين في جميع المجالات ويقول:"أعتقد أن الاستمرار والصمود هما الإنجاز الأكبر لنا كوكلاء لكبريات الشركات العالمية فنحن مدركون تماماً أن فلسطين بحاجة لمزيد من وكلاء الشركات العالمية العاملة في تكنولوجيا المعلومات، خاصة في حال حدث انفتاح تجاري. وما هو موجود الآن أقل من احتياجات السوق ، لكن يكفينا فخرا أننا تجاوزنا الظروف الصعبة فالأمور بدأت تتحسن قليلاً ونتمنى مزيداً من الانتعاش في المستقبل القريب. وهذا لن يتحقق إذا لم يتم تفعيل الرقابة على هذا المجال الاقتصادي الحيوي من خلال تفعيل دور القضاء، والعمل على استصدار قوانين تجارية تحد من حالة الفوضى التي تغلف الحياة الفلسطينية في مجالات عدة.

غياب الإلتزام

من جهته يشير مشهور أبو دقة، رئيس اتحاد (بيتا)، إلى وجود قانون يلزم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة في الأراضي الفلسطينية بعدم تجاوز حقوق الوكلاء الفلسطينيين من خلال عقد صفقات مباشرة مع الشركة الأم أو تجاوز هؤلاء الوكلاء بشكل أو بآخر، إلا أن عدم الالتزام وتجاوز القانون هو الصفة الغالبة في هذا الاتجاه لا سيما في مؤسسات السلطة ووزاراتها. ولعل الصفقة الأخيرة الخاصة بشراء أجهزة طباعة جوازات السفر في رام الله، أكبر دليل على ذلك.

ويقول أبو دقة: ماذا يمكننا فعله إذا "كان غريمك هو القاضي، فقد توجهنا إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي ساندت موقفنا، وتوجهنا مرات عدة إلى وزارة المالية وأشرنا إلى ضرورة تفعيل الرقابة في هذا الإطار، ولكن دون نتائج فاختراق القانون مستمر ومن الجهات التي يفترض أن تضمن تنفيذه".

افتتاح فرع جديد في رام الله لشركة

PCNC ٢٠٠٠ Networking Ltd

× إفتتحت شركة PCNC ٢٠٠٠ Networking Ltd المتخصصة ببيع وصيانة أجهزة وشبكات الكمبيوتر فرعا لها في مدينة رام لله. ويتخصص هذا الفرع ببيع وصيانة الأجهزة الالكترونية الذكية مثل ماكينات الكاش التي تعمل بنظام قراءة الأسعار المرمزة Barcode Readers ونقاط البيع POS التي تستقبل بطاقات الاعتماد الدولية (فيزا و ماستر كارد) التي تستخدم في المحلات التجارية الكبرى والسوبر ماركت. ويضم فرع رام الله قسما خاصا بالبرمجة يعمل فيه طاقم مؤهل ومتخصص في تصميم البرمجيات وقواعد البيانات والحلول المناسبة لمستخدمي Web Interface وكذلك الحلول التي تلبي جميع الاحتياجات التجارية والمحاسبية.

ويذكر أن شركة PCNC هي شريك عمل(Business Partner) لشركة Hewlett Packard العالمية ووكيل معتمد لشركة LIPMAN .

دورة تدريبية حول CMMI

نظم اتحاد شركات أنظمة المعلومات- بيتا والحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات- بيكتي دورة تدريبية حول CMMI® استمرت خمسة أيام من ١٢-١٦ كانون أول ٢٠٠٤. وقدم الدورة التدريبية المؤسس والمدير التنفيذي لشركة "بيزنس ايدج ليميتيد" الايرلندية مايكل جيرالد كيلي الخبير في مجال الاستشارات والتدريب والتطوير.

ويعتبر هذا التدريب الأول من نوعه في فلسطين لرفع قدرات الشركات والكوادر الفلسطينية في مجال تطوير الأنظمة والبرامج، حيث شارك في الورشة أكثر من عشرين شخصا من مؤسسات القطاع الخاص وقطاع تكنولوجيا المعلومات و المؤسسات الدولية والجامعات الفلسطينية ممن لديهم اهتمام بتطوير الإنتاجية والفعالية للحلول البرمجية من خلال التعرف على مقاييس الجودة العالمية المتخصصة في مجال تطوير الانظمة والبرامج وتطبيقها.

وخلال فعاليات الاختتام، تم توزيع الشهادات على المشتركين من قبل شركة "بيزنس ايدج ليميتيد"

Enjoy Mobile Business with HP

HP Compaq Business Notebook nx9030

processor	Intel® Centrino™ Mobile Technology Intel® Pentium® M Processor 725 Enhanced Intel® SpeedStep® 1.6GHz 400 MHz bus speed, level 2 cache 2MB
software	Microsoft® Windows® XP Pro Microsoft® Office® 2003 Basic
network	Integrated Intel® PRO/Wireless LAN 802.11 b/g
memory	256MB DDR RAM
hard drive	40GB
display	15" XGA TFT
optical	Combo DVD/CD-RW drive
graphics	64MB

HP StorageWorks Dat72 Tape Drive

native capacity	36 GB
compressed capacity	72 GB
transfer rate (max)	6 MB/s* (21.6 GB/h)
burst transfer rate	40 MB/s maximum
search speed performance	50 seconds average
HP P/N	Q1523A

HP ProLiant ML110

Processor	Intel® Pentium® 4 3.0GHz
Memory	256MB
Hard Drive	SCSI 36GB
Form Factor	TOWER
HP P/N	359643-421

HP PSC 1315 All-in-One

Color Printing/Scanning/Copying

Up to 17ppm print speed (draft)
Up to 4800x1200-dpi
16MB Memory
1-USB, 1-PictBridge
19200-dpi Enhanced Scan
600x2400 Hardware Scan

HP PhotoREt III Color Tech.
HP Thermal Inkjet Print Tech.

HP mp3222

brightness	2000 ANSI lumens
resolution	1024x768 True XGA
image contrast	2000:1 full on/full off
projection size	0.62 to 7.4m (diagonal)

For more information ,

Please contact HP Business Partner in your area

invent

intel inside
centrino
MOBILE TECHNOLOGY

تضم أعضاء من العرب واليهود

مافيا «الحواسيب المسروقة» تقيم مملكتها الخاصة في الأراضي الفلسطينية !

رام الله - يوسف الشايب: خاص رقمنا

رغم أن تجارة "الحواسيب المسروقة" بدأت تتضاءل بعض الشيء مع كثرة الحواجز العسكرية لجيش الاحتلال خاصة في مناطق التماس بين الأراضي الفلسطينية وداخل الخط الأخضر إلا أنها لا تزال وبجميع المقاييس تجارة رائجة خاصة في ظل غياب أية رقابة رسمية فلسطينية في هذا الاتجاه وانعدام فاعلية أجهزة الأمن الفلسطينية مع العلم أن أجهزة الأمن الإسرائيلية ورغم ضبط بعض الحالات تقف عاجزة أمام شبكة من اللصوص والتجارالعرب واليهود داخل الخط الأخضر وفي الأراضي الفلسطينية. وهذه الشبكة يرى فيها البعض منظمة خطيرة في حين يؤكد آخرون على عشوائيتها.

القدس حلقة وصل

والملفت أن تجار "الحواسيب المسروقة" واللصوص المتعاونين معهم يركزون على الأجهزة الحديثة ذات المواصفات العالية للبقاء في دائرة المنافسة .

وحسب أحد التجار العاملين في هذا القطاع فإن معظم مزودي هذه الأجهزة يعيشون في القدس لما تشكله من حلقة وصل بين إسرائيل (حيث تسرق النسبة الأكبر من الحواسيب) وبين الأراضي الفلسطينية مؤكداً أن الشبكة الممتدة من العاملين في هذا القطاع بدءاً من اللصوص ومروراً بالموزعين والمروجين وحلقات التجار تضم عرباً من داخل الخط الأخضر وإسرائيليين وفلسطينيين أيضاً.

ويشير التاجر (س) إلى أن الأجهزة المسروقة ليست بالضرورة جديدة دائماً فالأمر يعتمد على الفرصة المتاحة أو ما يعرف اصطلاحاً بـ"الصيدة" فأحياناً تتم سرقة مخازن وأحياناً شركات أو مؤسسات وربما مدارس ومنازل أيضاً.

ويؤكد (س) على وجود طلب على هذه السلع وفي الغالب من أشخاص معنيين باقتناء جهاز لمنازلهم أو من شركات صغيرة. غير أنه رفض الحديث عما إذا كانت الشركات الكبيرة تتعاطى مع شبكته في تسويق مثل هذه الأجهزة.

سوق الظل!

و"سوق الظل"، كما يطلق عليه البعض، لا يقتصر على الحواسيب وإن كانت هي النسبة الأكبر، بل يتعداها إلى "السيرفرات" و"الحواسيب النقالة" (لابتوب) والطابعات وماكنات التصوير وغيرها.

وما يميز البضائع التي يروجها هؤلاء أنها تباع بثمن بخس مقارنة بالأثمان التي تباع بها في السوق الفلسطينية حيث تصل في الكثير من الأحيان إلى نصف الثمن. ويؤكد التاجر أنه عندما يبيع الأجهزة بنصف الثمن فإنه يربح ضعف المبلغ الذي كان اشتراها به. ويقول: صحيح أن الدخل ليس ثابتا لكنه جيد ومضمون في الغالب.

ويرى (س) أن هناك جملة من الأسباب ساعدت على رواج هذا النوع من التجارة على رأسها أن الفلسطينيين العاملين فيها يبررون لأنفسهم السرقة من الإسرائيليين على اعتبار أن "اليهود سرقوا بلادنا كلها" وبالتالي يحللون سرقتهم ولا يعانون من أي "تأنيب ضمير".

وهناك عوامل أخرى في غاية الأهمية على رأسها غياب أية رقابة رسمية على هذا النوع من التجارة مما يسهل عملية نقل البضائع المسروقة من مدينة إلى أخرى في الضفة الغربية.ويقول(ع) ، وهو عضو آخر في ذات الشبكة ، أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون خاصة مع تفشي ظاهرة البطالة وزيادة نسبة الفقر جعلت الكثيرين يتجهون إلى هذا النوع من العمل ليتمكنوا من إعالة أسرهم.

هرمية غائبة

ويضيف (ع) بأن الهرمية تغيب عن هذا القطاع، فلا يوجد تسلسل وظيفي في العمل بطبيعة الحال إنما هي حلقة متصلة متتالية مشيراً إلى أنه ليس من السهل اختراقها خاصة أنها تتعامل بحذر من خلال الاقتصار على عدد محدد من الزبائن.

وتختلف طرق البيع من تاجر لآخر ،حسب (ع)، فالبعض قد يتعامل بالصفقات على سبيل المثال (عشرة أجهزة بخمسة آلاف شيكل) والبعض يتعامل بـ"القطعة" منوهاً إلى أنه لا ضمانة أو كفالة للبضائع المباعة ، لكن يمكن فقط وفي حالات قليلة فحص الأجهزة.

ويشير إلى أن رواج هذه السلع رغم عدم وجود كفالة عليها يعود إلى سعرها المتدني وإلى مواصفاتها العالية مؤكداً على أن العديد من الزبائن هم من ذوي الخبرة أو على الأقل يملكون مستوى معينا من المعرفة بالأجهزة.

ومن واقع خبرته قال أن الطلب على الماركات العالمية لا يقل عن الطلب على أجهزة "التجميع".

سياسة خاصة

يبقى أن نقول أن العاملين في تجارة "الحواسيب المسروقة" لا يرون أنهم يضربون الاقتصاد الوطني أو يضرون بمصالح الشركات "القانونية" العاملة في هذا القطاع على اعتبار أن لهم "سياستهم الخاصة" التي لا تنافس هذه الشركات الملتزمة بدفع الضرائب والجمارك وجميع الرسوم المترتبة عليها كونها تعمل بشكل قانوني.

مشروع النفاذ للإنترنت بدون اشتراك شهري !

- وزارة الإتصالات : المبادرة أخذت باعتبارها مصلحة الجميع
- شركة الإتصالات : الدخول للإنترنت 1,44 شيكل للساعة
- مزودو الإنترنت : فخ سوف يقع فيه المشترك !
- بيتا : لا يجوز تدمير ملايين من الإستثمارات الخاصة
- شركات الإنترنت : الوزارة تجاوزت صلاحياتها
- مستخدمو الإنترنت : لم نعد نثق بوعود شركة الإتصالات !

في خطوة مفاجئة، أطلقت وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات على لسان وزيرها عزام الأحمد مشروع النفاذ المباشر إلى شبكة الإنترنت دون الحاجة إلي الإشتراك الشهري الذي كان معمولاً به بالسابق.

وأكد الأحمد في نفس الوقت على حقوق مزودي خدمة الإنترنت مشيراً إلى أن الوزارة شجعت شركة الإتصالات والمزودين على مواصلة الحوار حفاظاً على مصالح كافة الأطراف المعنية. وتشجيعاً للمواطنين على إقتناء الحاسوب الذي يعتبر شرطاً أساسياً لدخول الإنترنت، اتفقت الوزارة مع شركة الإتصالات على إنشاء مؤسسة "غير ربحية"!! لبيع أجهزة الحاسوب للمواطنين بالتقسيط بحيث تضاف الأقساط على فاتورة الهاتف.

وقد أعلنت شركة الإتصالات الفلسطينية عبر الصحف المحلية عن هذا المشروع تحت عنوان "لغينا الإشتراك، ادخل على الإنترنت مباشرة"!، وأوضحت من خلاله أن سعر الساعة للإنترنت سيكون ١,٤٤ شيكل ثم طلبت من شركات مزودي الإنترنت الراغبين في الحصول على أرقام خاصة بهم أن يتقدموا بطلباتهم الشرائية إلى وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في موعد أقصاه ٢٠٠٤/١٢/٢٦.

ويرى معن بسيسو، مدير شركة بالنت كبرى شركات مزودي الإنترنت، أن الصورة التي رسمتها وزارة الإتصالات أكبر بكثير مما يراها الناس، فالمشترك الذي كان يجد خيارات متعددة أصبح مضطراً للحصول على إشتراكه من شركة واحدة فقط. كما أن أرقام تزويد الخدمة المعطاة للشركات لا "تشبك" مثلاً على شركة بالنت أو باليستاين أون لاين. وبالتالي سوف يفقد المواطن الحق في الإختيار ويصبح عرضة لمخاطر الإحتكار الذي من شأنه أن يقضي على شركات الإنترنت العاملة منذ سنوات طويلة لبناء نفسها وتوفير خدماتها للمستخدمين.

وأضاف يقول: "كنا نعمل من خلال بيتا للوصول إلى تفاهم مع شركة الإتصالات والوزارة بخصوص مشروع الإنترنت المجاني لضمان حقوق جميع الأطراف المعنية به دون المساس بمصالح طرف دون آخر. ولكن للأسف الشديد فوجئنا بأن الوزارة قد ضربت بعرض الحائط كل هذه التفاهمات وأضاعت عاماً من العمل المتواصل لتحقيق هذا التفاهم وتنفيذه، بل وقامت بالإتفاق منفردة مع شركة الإتصالات لإطلاق مبادرتها المذكورة".

وأكد بسيسو على أن ما تشير إليه الوزارة على أنه مصلحة المشترك لا يعدو عن كونه الفخ الذي سيقع فيه، فحرمان السوق من المنافسة لايمكن أن يخلق أجواءً يسودها التكافؤ في الفرص الأمر الذي يجعل من شركات الإنترنت شركات تابعة تكون مصلحتها من مصلحة الشركة المحتكرة.

وقال مشهور أبو دقة، المدير التنفيذي لإتحاد شركات أنظمة المعلومات "بيتا": "لم يكن لدينا علم مسبق بهذه الخطوة بعد طول نقاش استمر سنتين مع وزارة الإتصالات وشركة الإتصالات حول أهمية سوق الإنترنت وكيفية النهوض به".

وعن سبب انزعاجه من هذه المبادرة، قال أبو دقة أنها سوف تتسبب بـ "أقفال سوق الإنترنت"، وبالتالي يصبح الخيار واحداً والمنافسة غائبة.

وأشار أبو دقة إلى أنه "لا خلاف حول دخول الناس إلى الإنترنت بدون اشتراك، وانما حول مزودي خدمة الإنترنت الذين استثمروا في البنية التحتية".

وقال أيضاً:"أنا أستغرب كيف أن الوزارة استحسنت اقتراحاتنا في السابق واليوم، وبجرة قلم، ضربوا كل شيء بعرض الحائط. فهذه مشكلة وطنية كبيرة وسوف يكون لها أثار كبيرة إذ لا يجوز بقرار سريع تدمير ملايين من الإستثمارت الخاصة. وأعتقد أن من مصلحة وزارة الإتصالات أن لا تسمح بهذه الخطوة لأنها لن تستهدف مصلحة المواطن في نهاية المطاف".

من ناحية أخرى، قال أحد اصحاب شركات خدمات الإنترنت، بأن الوزارة تجاوزت صلاحياتها وسوف يترتب على قرارها هذا تبعات خطيرة على الصعيد السياسي والقانوني والإقتصادي.

من جهتها، قالت صفاء عبد الرحمن من جمعية مستخدمي الإنترنت أن سنتين من المفاوضات والنقاشات حول مشروع اشتراك الإنترنت المجاني SFI ذهبت هدراً مع اطلاق وزارة الإتصالات لهذه المبادرة في وقت يجب عليها أن تتخذ سياسة متوازنة لتشجيع السوق الحرة منعاً للإحتكار .

وتساءلت: "أريد أن أعرف كمستخدمة ما الذي سيجلبه لي هذا الإتفاق مع الإتصالات الفلسطينية؟ ولماذا أضطر إلى استخدام الإنترنت طيلة حياتي من خلال اتصال عبر الهاتف؟ فأين هي خطوط ADSL التي طالما وعدتنا بها شركة الإتصالات؟".

وقالت:" إنني كمستخدمة لم أعد أثق بوعود الحكومة وشركة الإتصالات، فالوعود التي قدمتها شركة الإتصالات في معارض جايتكس سنة تلو الأخرى بتوفير خطوط ADSL في فلسطين ما هي إلا مجرد كلام. كما أن معرض إكسبوتك ٢٠٠٤ شهد تصريحات من جانب مسؤولين أبرزهم الوزير عزام الأحمد بأن عام ٢٠٠٤ سيكون بداية انطلاقة ADSL. وها هو عام ٢٠٠٤ يشارف على الإنتهاء دون أن تتحقق هذه الأمنية".

وأتساءل هنا أيضاً: هل هذه طريقة جديدة لتضليل المستخدمين أم أنها مجرد دعاية للإضرار بمصالحهم؟!".

وأضافت: "بعد شعوري بمحاولات التضليل العديدة فإنني أنظر في إمكانية مقاطعة خدمات بالتل، غير أنني لا املك خياراً آخر سوى التعامل معها أو مع خدمات شركات الإتصال الإسرائيلية"، ولكنني في نفس الوقت أقاطع البضائع الإسرائيلية؟".

حاوره من غزة / محسن الإفرنجي

محمود الحاج مستشار وزارة المالية لنظم تكنولوجيا المعلومات ل رقميات فلسطينية

- تفعيل دور اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات ضرورة لإصلاح الخلل القائم
- استطعت توفير مبلغ 134 مليون دولار كانت ستنفق في مشروعات مشبوهة !
- عدم محاسبة المسئولين عن المشروعات التكنولوجية الفاشلة يعني هدر الأموال الطائلة !
- المعلومات أصبحت حكرا على مجموعة من الأفراد في مؤسسات السلطة لخدمة مصالحهم
- المتخصصون في التكنولوجيا في أدنى السلم الوظيفي في مؤسسات السلطة في معظم الأحوال !
- لابد من وجود ميثاق شرف بين السلطة والقطاع الخاص مع الحرص على توسيع هامش الثقة بينهما
-

!!

رقميات فلسطينية - خاص- رغم الخطوات المتثاقلة التي تسير بها المؤسسة الرسمية الفلسطينية نحو قطاع تكنولوجيا المعلومات إلا أنها حتى هذه اللحظة لا تملك الرؤيا الواضحة و الأدوات الفاعلة و السياسات و القوانين المنظمة و البرامج المنتجة ليس لضعف في قدرات الفلسطينيين أو انعدام الخبراء في هذا القطاع و لكن لان ثمة من يحاول تحويل هذا القطاع إلى تجارة رائجة و مرتع خصب للصفقات غير المشروعة على حساب احتياجات المؤسسات الرسمية الأصلية و بما يؤثر على طبيعة الخدمة المقدمة للمواطنين.

ترى ما هي حال تكنولوجيا المعلومات في الوزارات و المؤسسات الرسمية؟ و ما قصة الصفقات المشبوهة بملايين الدولارات التي تم إلغاؤها في اللحظات الأخيرة؟ و هل هناك من جهة تحاسب " الفاسدين " في هذا القطاع أم أن " المال السايب يعلم السرقة " ؟

" رقميات " التقت محمود الحاج مستشار وزارة المالية لنظم تكنولوجيا المعلومات الذي فتح قلبه و عقله لها و كشف بكل مصداقية عن معلومات هامة موثقة تنشر لأول مرة من باب تنبيه المسئولين و المعنيين و الأمناء على المصلحة العامة من خطورة الموقف و ضرورة الحذر من المتربصين بمصالح المواطنين في قطاع تكنولوجيا المعلومات، و فيما يلي نص الحوار:

أوضاع متردية!

س/ كيف تبدو أوضاع قطاع تكنولوجيا المعلومات في المناطق الفلسطينية ؟

قد يكون قطاع تكنولوجيا المعلومات من أكثر القطاعات التي تحتاج إلى تنظيم لأنه لابد من خلق بيئة ثقافية تكنولوجية لإدارة هذا القطاع ومستلزماته وعلينا أن نهيئ له بيئة وأدوات وقوى بشرية، فالبيئة المعلوماتية والتكنولوجية غير متوفرة بالقدر الكافي لأننا دخلنا مجال التكنولوجيا حديثا ولأن البيئة تحتاج إلى تشريعات وقوانين وهي غائبة و كذلك نحن بحاجة إلى تنسيق وتعاون وخطط موحدة وهي غائبة كما نحتاج إلى اهتمام شعبي ومؤسساتي بهذه التكنولوجيا.

فمعظم قراراتنا مع الأسف تتخذ بعيدا عن المعلومات لذا ليس غريبا ما وصلنا إليه من حال متردٍ فالترقيات و المناصب على سبيل المثال تتم دون الرجوع حتى إلى الملف الخاص بالموظف لأن المسئول لا يعنيه ذلك فهناك ترقيات تتم في مناطق السلطة الفلسطينية لمواطنين ليسوا موجودين أصلا داخل الوطن ويتلقون رواتب.

فالمعلومات الإدارية والمهنية والتنظيمية مغيبة عن ساحة العمل في مؤسسات السلطة و المعلومات أصبحت حكرا على مجموعة من الناس بالقدر الذي يخدم مصالحهم ويحفظ مناصبهم .

س/ هل لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات السلطة نصيب من هذه الاتهامات؟

قطاع تكنولوجيا المعلومات ليس بعيدا عن ذلك فعلى سبيل المثال تم إهدار مبلغ ٢,٥ مليون دولار على مشروع للمعابر في العام ١٩٩٦ تم خلاله تزويد المعابر بأربعة أطباق (ستالايت) من أجل ربط البيانات بين المعابر لتسهيل العمل وتم شراء الأطباق بمبلغ مليون دولار في حين أن السعر الحقيقي للطبق الواحد لا يتعدى مبلغ ١٥ ألف دولار . وفي النهاية لم تتم الاستفادة من المشروع مطلقاً و السبب في ذلك أن المشروع أقيم دون الاستناد إلى معلومات حقيقية وجادة تبين مدى الحاجة إليه.

فالتحدي الأكبر الذي يواجهنا هو كيف نستثمر المعلومات التي تحاصرنا من كل مكان لتحقيق أهدافنا وترشيد قراراتنا .. فعدم شعور المسئولين بأهمية المعلومات وعدم محاسبتهم عن المشروعات الفاشلة يعني هدر الأموال الطائلة دون تحقيق جدوى .

ولا نخفي أن بعض الوزارات تتمتع بوعي أكبر من وزارات أخرى في مجال استخدام وتوظيف تكنولوجيا المعلومات علما بأن وزارات معينة لديها مئات أجهزة الكمبيوتر دون وجود مبرمج واحد لعدم وجود خطط أو سياسة معينة لدى هذه الوزارة التي تغيب عنها أسس الإدارة الحديثة.

فجوة تكنولوجية.

س/ أنت بذلك رسمت صورة قاتمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الرسمية هل هذا فعلاً هو الواقع الحقيقي ؟

نعم هذا الواقع الذي تعيشه معظم مؤسساتنا الرسمية ، فهناك فجوة واسعة بين اقتناء أدوات التكنولوجيا واستخداماتها في تلك المؤسسات فليست العبرة باقتناء الأجهزة دون الاستفادة منها.

والمشكلة أن رأس الهرم في العديد من مؤسسات السلطة غير معنيين بأهمية التكنولوجيا وغير واعين لها ولذا غير معنيين بالمعلومات وتحليلها وتوظيفها وتطوير كوادرها . والا كيف يمكن أن تتصور مهندسا في مجال التكنولوجيا يحتل درجة في عمله أقل من موظف لا يكاد يعرف القراءة والكتابة .

فالمتخصصون في التكنولوجيا تجدهم في الكثير من الأحيان في أدنى السلم الوظيفي في مؤسسات السلطة مما يضيع أي حافز للتطوير الذاتي أو الخاص بالمؤسسة.

س/ ولكن رغم الصورة السوداوية الماثلة في حديثك ... ألا تعتقد أن تشكيل وزارة خاصة بتكنولوجيا المعلومات دليل على اهتمام السلطة بهذا القطاع ؟

على وزارة تكنولوجيا المعلومات إذا أرادت النجاح أن تعطي قطاع تكنولوجيا المعلومات حقه من حيث التنظيم الداخلي وجمع شتات جميع أدوات التكنولوجيا وإجراء حوار موسع لتحديد ماذا نريد ؟ وكيف نحقق ما نريد فنحن بحاجة إلى حوار جاد في أوساط مجتمع المؤسسات التكنولوجية لإصلاح الوضع القائم .

س/ العديد من الوزارات تهتم بتكديس الأجهزة والمعدات على اعتبار أنها من أدوات التكنولوجيا . هل هذا صحيح؟

تكديس مئات الأجهزة الحديثة لا يعني تحقيق التطورالتكنولوجي الذي يحتاج إلى ثلاثة عناصر لتوفره وهي : البيئة المعلوماتية والتقنية والأدوات ثم الموارد البشرية التقنية دون أن يتحكم فيها أناس لا يفقهون شيئا في هذا المجال ... مشكلتنا تكمن في وجود مثل هؤلاء المسئولين الذين يقفون سدا منيعا أمام المختصين والفنيين لتطوير العمل التكنولوجي .

س/ هل يمكن أن نعزو حالة الفساد القائمة في هذا القطاع إلى فقدان البعد التخطيطي التنموي في مجال التكنولوجيا ؟

بالتأكيد هذا سبب هام يليه قلة وضعف وعي المسئولين بأهمية المعلومات وعدم محاسبة المسئولين عن المشروعات الفاشلة التي تكبد السلطة خسائر فادحة علاوة على انعدام الحوافز مما يقتل الإبداع ويولد الإحباط .

س/ إذا أنت تتهم المسئولين عن هذا القطاع في الوزارات عما وصل إليه حال قطاع تكنولوجيا المعلومات في السلطة ؟

معظم المسئولين لأنه قد نجد نفرا قليلا منهم مهتم بهذا القطاع .

س/ هل تعتقد أن مجلس الوزراء يولي الاهتمام الكافي لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات ؟

نعلم أن المشاكل التي تحاصرهم متعددة ولكن حقيقة لا أشعر أن هذا الاهتمام قائم كما أن العديد من قرارات المجلس الوزاري غير مبنية على معلومات مما يفقدها قيمتها .

فساد مع سبق الإصرار و الترصد!!

س/ هل هناك مشروعات بدون جدوى في قطاع تكنولوجيا المعلومات في وزارات و مؤسسات السلطة ؟

طبعا وأؤكد لك أنني أوقفت عدة مشروعات بمبالغ طائلة نحن لسنا بحاجة لها ولا تتوافق مع أجندتنا وإنما هي عبارة عن صفقات لحساب بعض المستفيدين.

ومثال ذلك مشروع اتفاقية كان من المقرر توقيعه في العام ٢٠٠١ بين وزارتي المالية والداخلية وشركة أجنبية عالمية تحت مسمى (مشروع للأمن الوطني) بقيمة ٤٠ مليون دولار حيث تم إعلامنا في وقت متأخر بنية توقيع الاتفاقية دون أية معلومات أو تفصيلات توضح مبالغ أو تواريخ أو التزامات الطرفين. فكيف يمكن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية ؟ ورفضوا تزويدي شخصيا بالمرفقات اللازمة بحجة أنني أوقفت لهم مشروعات سابقة مماثلة وأضعت عليهم مبالغ وأرباحا طائلة ولم أكن مستعدا لتقديم رأيي كمستشار لوزارة المالية دون أية معلومات

تتوفر عن المشروع .

ورفضوا مجددا تزويدي بالمرفقات التي طلبتها وتم تزويدنا كذلك برسالة من أحد المسئولين عن المشروع في وزارة الداخلية يقول فيها: "هذه الاتفاقية تعتبر من الوثائق السرية الخاصة بوزارة الداخلية" ... بمعنى رفض صريح لتزويدي بأية أوراق أو مستندات تفصيلية حول المشروع، علما بأنهم أرسلوا هذه الأوراق قبل موعد حضور مندوب الشركة الأجنبية بيوم واحد فقط لتوقيعها ... وتم إيقاف المشروع في النهاية علما بأن شقيق أحد المسئولين عن المشروع يعمل مديرا لفرع الشركة وله نصيب ١٠٪ منه أي مبلغ أربعة ملايين دولار فكيف يمكن أصلا أن يكون هذا الشخص عضوا في اللجنة المسئولة عن دراسة المشروع .

س / و كيف تصرفت إزاء ما حدث ؟ و ما طبيعة ردك عليهم؟

كتبت رسالة عاجلة إلى وزير المالية بتاريخ ٢٠٠١/٤/١ قلت فيها:(الرسائل موثقة لدينا) تسلمت مسودة الاتفاقية بدون ملاحق واستعرضتها وطلبت ملاحقها لتحليل أبعادها ومضمونها وتفاصيلها ويبدو أن الجهات المعنية لم توافق على إرسال الملاحق .. وإن الالتزام باتفاقية قيمتها أكثر من ٣٦ مليون دولار تستحق الدراسة والتمحيص من لجنة فنية وليس من شخص واحد ، خاصة أن الموضوع ليس طارئا .. ولأن لنا عبرة في العديد من المشروعات التي أجهضت بسبب عدم دراستها بشكل جدي أو الإنفراد بها من جانب إدارة واحدة أو الجهة المستفيدة لذلك أقترح على معاليكم التريث وتشكيل لجنة فنية مالية قانونية لمساعدتكم في ترشيد القرار الخاص بالاتفاقية ".

وتم إصدار قرار من وزير المالية بناء على ذلك بتشكيل لجنة مشتركة من المالية والداخلية والاتصالات لدراسة نص مسودة الاتفاقية والملاحق الخاصة بها من الجوانب الفنية والمالية والاقتصادية والقانونية مع التأكيد على الطلب من الجهات المعنية تسهيل مهمة أعضاء اللجنة خدمة للصالح العام .

وبعد اجتماع اللجنة كشفنا عن عدة فضائح تمت في سياق الاتفاقية خاصة أن أحد بنودها يقضي بأنه " إذا لم يتم التوقيع على الاتفاقية في غضون أربعة أشهر تعتبر لاغية " وهو ما فسر تدافع بعض المسئولين لإتمام توقيعها بأية صورة حتى أن أحدهم قال لي بالحرف الواحد حينها: " المسئول الأجنبي القادم لتوقيع الاتفاقية أهم من الرئيس ياسر عرفات لأن لديه ١٤٠ ألف موظف وتبلغ ميزانية شركته ١٤ مليار دولار فكيف سيعود بدون توقيع ؟! وبعدين وزير المالية وقع بصورة أولية في أمريكا على الاتفاقية ".

وبعد الاجتماع مع المسئول الأجنبي بحضور وزير المالية طلب معرفة سبب تأجيل التوقيع على الاتفاقية فقلت له: المشروع أولا لا يقع ضمن أولويات السلطة ونحن الآن في أزمة – بداية انتفاضة الأقصى – ولا توجد إيرادات كافية لتغطية المشروع فلا نريد الدخول في مشكلة مالية وقانونية مع الشركة ، كما أننا حاليا نعيش حالة حرب ولا ندري ماذا سيحدث غدا وهل يمكن أن تسمح إسرائيل بدخول الأدوات والمعدات والأجهزة الخاصة بالاتفاقية أم لا ... وفي ظل هذا الغموض كان من المستحيل الموافقة على التوقيع .

وبعد موافقته على إطلاعنا على الوثائق الخاصة بالاتفاقية تم استلامها ودراستها وتبين من إحداها أنه يمكن إيداع أحد المسئولين في وزارة الداخلية في السجن لو كان هناك محاسبة ومتابعة من أحد حيث أنه ادعى في رسالة بعث بها أن وزارة العدل وافقت على المشروع – علما بأن موافقتها شرط أساسي – واتصلنا بوزير العدل ورد يقول : الموضوع لم يطرح مطلقا على وزارة العدل مما يؤكد وجود مؤامرة ولعبة .

س / و ما القرارات التي توصلت إليها اللجنة بخصوص المشروع؟

توصلت اللجنة المشكلة لدراسة المشروع إلى عدة قرارات و استنتاجات أهمها:مخالفة كافة الإجراءات التي تمت في مراحل اعداد الاتفاقية للتشريعات المرعية و لقانون الموازنة العامة و الشئون المالية و كذلك مخالفتها لميثاق الأمم المتحدة الخاص بعقود مبيعات السلع الدولية.و ذكرت اللجنة في تقريرها الختامي أن حجم الطلب على الأجهزة و المعدات و ملحقاتها يغطي أضعاف الاحتياجات وفق الدراسة المتوفرة مما يعتبر هدراً للمال العام يستوجب المساءلة كما أن الأسعار الواردة في الاتفاقية مضاعفة لعدة مرات بشكل استغلالي قد يصل إلى درجة الاستغفال، و خلص التقرير إلى أنه: " في ضوء ما تقدم

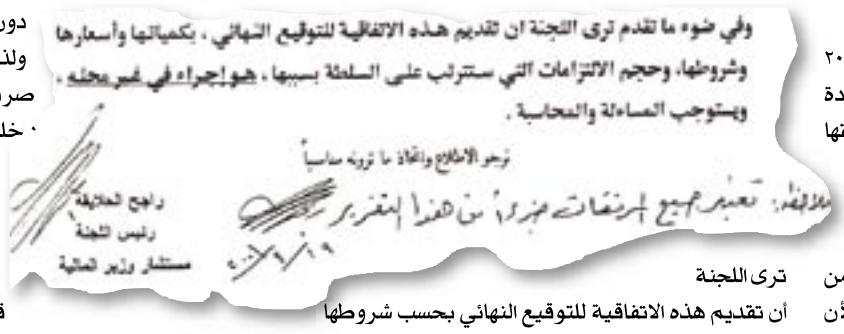

ترى اللجنة

أن تقديم هذه الاتفاقية للتوقيع النهائي بحسب شروطها و حجم الالتزامات التي ستترتب على السلطة بسببها هو إجراء في غير محله و يستوجب المساءلة و المحاسبة ".

س/ واستطعتم في النهاية وقف هذا المشروع ؟

بالتأكيد خاصة أن كافة الأسباب المحيطة به أصبحت واضحة فمشروع بقيمة ٤٠ مليون دولار لا يمكنه أن يتم بهذه السهولة والبساطة.

فضائح تكنولوجية ....

س/ هل هناك مشروعات أخرى مماثلة خاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات استطعتم إنقاذ السلطة من السقوط في براثنها ؟

نعم كان هناك مشروع آخر لوزارة الصحة بقيمة ٢٨ مليون دولار مع نفس الشركة الأجنبية وكتبت يومها لوزير الصحة آنذاك وهو د.رياض الزعنون أقول له : إن الملف الموجود بين أيدينا لوزارة الداخلية يعتريه الشبهات والتدليس فآمل منكم التدقيق في المشروع الخاص بوزارتكم مع نفس الشركة .

واتخذ وزير الصحة في نفس يوم تسلم الرسالة قرارا بعقد اجتماع وتشكيل لجنة طارئة لدراسة الموضوع حيث ثبت أنه لا حاجة للوزارة للمشروع وتم بالفعل إلغاؤه.

س/ يعني كان من الممكن أن تدفع السلطة مبالغ ضخمة من موازناتها نظير تحقيق مصالح بعض المتنفذين في السلطة . ماذا يعني ذلك ؟

نحن نتحدث عن ملايين الدولارات التي يتم هدرها دون فائدة وهناك مشروع آخر لوزارة المواصلات بقيمة ٣٤ مليون دولار ليصبح المجموع ما قيمته الإجمالية ١٣٤ مليون دولار عن مشاريع مجزأة كادت أن تمر على السلطة في العام ٢٠٠٠- ٢٠٠١ لولا وقفها نهائيا .

وعلى إثر ذلك تم تشكيل" اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات " لدراسة المشروعات الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات وهو أفضل بكثير من دراسة جهة واحدة للمشروعات مثل وزارة تكنولوجيا المعلومات لأنها تخضع لأهواء الوزير والمسئولين فيها .. ولذا لابد من تفعيل عمل هذه اللجنة لتحديد السياسة التكنولوجية في فلسطين .

س/ وما هي إذا آليات تفعيل اللجنة ؟

اللجنة قائمة ولكن بعض الشخصيات والمؤسسات لا ترغب بوجودها وتحاربها وهي باشرت بعضا من مهامها ولكن في ظل التغييرات الوزارية المتلاحقة أدت إلى تجميد عملها علما بأن أعضاء اللجنة هم ممثلو الوزارات المختلفة المعنية .

تجربة مع وقف التنفيذ!!

س/ أثيرت حول مركز الحاسوب الحكومي عدة إشكالات ووجهت إليه بعض الاتهامات.. كيف تقيمون تجربة المركز ؟

تجربة مركز الحاسوب فشلت لأن المركز كان تابعا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي رغم أن مركزا للحاسوب يخدم كافة وزارات السلطة يجب ألا يخضع لأية وزارة ولذا لم يتم الاستفادة منه بطريقة صحيحة ... مركز الحاسوب الحكومي تسلم مبلغ ٣ مليون دولار باسم شبكات المعلومات للسلطة الفلسطينية دون أن ندري أين ذهبت ولذا أطالب بتحديد أوجه صرف كل المبالغ التي دخلت لحساب مركز الحاسوب حيث أننا لم نستفد منها شيئا علما بأن بعض الوزارات قاطعته .

س/ وماذا عن وضع المركز الحالي ؟

حاليا يعقد بعض الدورات التدريبية ولكنها ليست هي المطلوبة وبعيدة عن الاحتياجات الفعلية للوزارات.

س/ وما المطلوب منه إذن ؟

تشكيل مجلس إدارة يضم عدة وزارات لتولي عملية وضع الخطط والسياسات اللازمة لعمله لأن الوزارات هي المستفيدة منه ولذا أقول مرة أخرى لابد من وجود لجنة وطنية دون أن يكون المركز تابعا لأية وزارة وإنما لمجلس الوزراء مباشرة ليعمل بحيادية مع إمكانية اخضاعه لوزارة الاتصالات إداريا فقط .

س/ هذه الحالة من الفساد في هذا القطاع . ما أهم اسبابها ؟

السبب الأول الهام يعود إلى فقدان البعد التخطيطي التنموي في مجال تكنولوجيا المعلومات يليه قلة وضعف وعي المسئولين بأهمية المعلومات وعدم محاسبة المسئولين عن المشروعات الفاشلة التي تكبد السلطة خسائر فادحة دون أدنى نتائج إيجابية علاوة على انعدام الحوافز مما يقتل الإبداع ويولد الإحباط.

س/ هل هناك أي خطة من الوزارات المختلفة لتطوير الموارد البشرية في قطاع تكنولوجيا المعلومات لإصلاح الوضع القائم ؟

حتى هذه اللحظة لا أجد مثل هذه الخطط أو ذاك الحرص لدرجة أن المؤتمرات والندوات والمعارض المتخصصة في هذا المجال في الخارج لا يتم إيفاد أي من المعنيين إليها للاستفادة منها .

ومن جانب آخر يمكننا توجيه سؤال لكل دائرة أو قسم له علاقة بهذا القطاع في الوزارات والمؤسسات الرسمية عما لديه من خطط واستراتيجيات لتوظيف التكنولوجيا في خدمة قضايانا وتسهيل معاملاتنا المقدمة... للأسف المسئولون لا يعنيهم ذلك الأمر ويكفي أنهم يسافرون شرقا وغربا وينفقون آلاف الدولارات دون جدوى أو عائد حقيقي فالإنسان متحيز إلى فئته وهؤلاء دخلاء على التكنولوجيا ولا علاقة لهم بها.

س/إذا تحدثنا بإيجابية عن قطاع تكنولوجيا المعلومات.. أي من المجالات الفلسطينية بحاجة أكبر للاستفادة من هذا القطاع ؟

هناك جهات تستفيد من التكنولوجيا طبعا ويفترض أن تكون وزارة تكنولوجيا المعلومات أكثر وأول المعنيين بذلك ولكن السؤال : ما مدى جاهزيتها وهل لديها المؤسسة القادرة على رسم السياسات التكنولوجية وتحقيق التطوير ؟ الجواب : ربما .

هل تتم الاستفادة من الخبراء الموجودين في هذا المجال في الضفة والقطاع ... فلابد من وجود حوار مستمر بين الخبرات المتوفرة وأقطاب التكنولوجيا لضمان استمرارية التطوير الذي لا يتوقف عند درجة معينة .. ولذا من الضروري التأكيد على فكرة تشكيل لجنة وطنية من كافة الوزارات المعنية لإدارة التكنولوجيا تحت إشراف الوزارة المعنية .

س/ وماذا عن أكثر الوزارات الفلسطينية إفادة من قطاع تكنولوجيا المعلومات ؟

كل الوزارات يمكنها الإفادة من هذا القطاع ولكن بنسب متفاوتة فالوزارات التي لديها مخزون معلوماتي ووثائقي مهم تعتبر الأكثر إفادة مثل وزارة الداخلية وأجهزة الأمن والشرطة والمالية شريطة الاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات وتحليل المعلومات وأبعادها وإسقاطاتها.

ومن الضروري أن يشعر المسئولون في كل الوزارات بمدى الحاجة إلى تكنولوجيا المعلومات لتسيير أعمالهم واستخدامها بطريق عملي ومنهجي سليم.

س/ بالنسبة للأكاديميين والمختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات الموجودين في الجامعات الفلسطينية .. هل يتم الاستفادة منهم وفق آلية معينة ؟

لا يوجد خطة وطنية واستراتيجية قائمة في هذا المجال والأمر منوط فقط ببعض الإجتهادات هنا وهناك ... وسبق لنا أن دربنا عشرات من الطلبة لمدة محدودة ومن الضروري توزيع هؤلاء الطلبة على المؤسسات المختصة لإكسابهم الخبرة اللازمة وتأهيلهم لسد الفجوة بين النظري والتطبيقي مع الحاجة إلى توفير وإعداد دراسات خاصة للمواءمة بين حاجة سوق العمل وبين ما يدرسه الطلبة في الجامعات.

شريك أم منافس!؟

س/ كيف تقيمون أداء القطاع الخاص الفلسطيني في مجال تكنولوجيا المعلومات ؟

من المؤسف بداية القول أن الجهات الحكومية تنظر إلى القطاع الخاص كمنافس لها وليس كشريك في التنمية .. وللعلم فإن معظم العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات هم ينتمون إلى القطاع الخاص لأنه أكثر تطورا واستثمارا وأفضل أوضاعا وأكثر استيرادا لكل ما هو جديد في مجال تكنولوجيا المعلومات . ولابد من وجود ميثاق شرف بين السلطة والقطاع الخاص الذي تمثله اتحادات ومؤسسات مهنية مع ضمان حقوق وواجبات الجانبين والحرص على توسيع هامش الثقة بينهما لنتعاون كشركاء.

س/ ما الاستراتيجية المستقبلية المثلى لتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الرسمية والأهلية ؟

الاستراتيجية تعتمد على بعض المحاور أهمها : معرفة وتحديد ما الذي نريده من التكنولوجيا ؟ ثم توعية المسئولين بأهمية وفائدة تكنولوجيا المعلومات وعدم النظر إليها فقط كأجهزة متوفرة وتنمية عقولهم تجاه آفاق وخدمات التكنولوجيا وتطوير المهارات في عدة مجالات واختصاصات وكذلك لابد من توفر ميزانية لازمة وقوانين تحكم عمل التكنولوجيا مع تطوير البنية التكنولوجية القائمة في كافة المؤسسات

الإعلانات عبر الإنترنت ... الى متى؟

هل توشك الإعلانات التي تنشر على صفحات الويب من خلال ما يدعى POP – UP Ads على الرحيل إلى غير رجعة؟ تلك هي الأمنية والمناسبة التي تستدعي الاحتفال. غير أن أشكالا جديدة من الإعلانات الأكثر إزعاجا وتطفلا ربما تحل مكانها!

ففي العام الماضي وبمعارضة من جانب مزودي خدمة الإنترنت ISPs تضاءل استخدام هذه الإعلانات. ويقول محللو إعلانات الانترنت أن قرار مايكروسوفت إضافة أداه لصد الإعلانات في نسختها القادمة من برنامج اكسبلورر من شأنه أن يعجل في زوالها، لكن أحدا لا يتوقع أن يحصل ذلك فورا وان كانت سوف تبدأ أنواع جديدة من الإعلانات بغزو الشاشة الصغيرة. ويقول نيت أليوت، وهو محلل في مركز للأبحاث، في حديث إلى مجلة PC World بأن معظم وسائل التكنولوجيا المعاصرة سوف تساهم في أفول الإعلانات المنتشرة عبر الانترنت لكنه أضاف بأن POP-Ups سوف تكون وسيله إعلانية متاحة لعدة سنوات.

وقد نشأت هذه الإعلانات مع صفحات الويب ذات المحتوى الفردي، لكنها انتشرت عبر المواقع الرئيسية الكبيرة. واستنادا إلى المعلومات الواردة من بعض المصادر المختصة، فأن ١،٤٪ من جميع إعلانات الويب كانت POP__UPS و POP__Unders عام ٢٠٠١ ، في حين أنها شكلت عام ٢٠٠٣ مع حلول شهر حزيران ٨،٧٪ من حجم الإعلانات عبر الشبكة. ولكن بعد ستة أشهر وخلال موسم التسوق هبط حجمها حوالي ٣٠٪ بحيث لم تعد تتجاوز ٦،٣٪ فقط.ويقول محلل رفيع المستوى من مركز أبحاث فور ستر جيم نيل "الجميع يكره الإعلان، ومع ذلك له مفعولة". ويتفق اليوت مع نيل بأن POP-Ups تعمل جيدا لنفس الأسباب التي تجعل الناس يكرهونها في المقام الأول: أنها تقفز أمام وجهك وتجبرك على قراءة الرسالة التي تحملها.

ومع تفاعل تأثيرها، فان المعلنين وناشري صفحات الويب ضاعفوا من استخدامهم لها. في حين أن مستخدمي الإنترنت راحوا يسعون للبحث عن طريق لصدها.

ويقول كريس فاندرهوك، وهو أحد مدراء شركات الإعلان عبر الإنترنت: "لو كنت مستخدما عاديا، لما رغبت على الأرجح برؤية مثل هذه الإعلانات، فهناك الكثير منها على الويب"!

ويذكر إن حوالي ٢٠٪ من متصفحي الانترنت هذه الأيام يستخدمون برامج لصد الإعلانات POP__UP Blockers استنادا إلى مسح أجرته شركة فوستر، أي بزيادة تصل إلى ٧٪ مقارنة مع العام السابق. لكن مثل هذه المصدات لا يمكنها وقف الإعلانات المرسلة عبر ما يسمى adware وهو نوع من الفيروسات.

وفي شهر آب من عام ٢٠٠٢ احتدمت المعركة عندما زودت ايرثلاين (إحدى الشركات المزودة للانترنت) زبائنها بمصد للإعلانات من نوع POP-Ups كما أن AOL فرضت رقابة على الإعلانات العام الماضي ووضعت مايكروسوفت رقابة مماثلة في برنامج MSN.

وفي المقابل فان شركات الإعلان عبر الإنترنت لن تقف مكتوفة الأيدي. فهي تطور أيضا تكنولوجيا مضادة من شأنها تفادي مصدات الإعلانات. وهناك شركات بدأت توفر إعلانات بالصوت والصورة والتصميم المتميز عبر الشبكة.وتقول مسؤولة رفيعة المستوى في شركة يونيكاست للإعلانات أن شركتها قامت بتنزيل ملف فيديو سعة ٢ ميغا بايت بحيث يعمل من خلال فترة محددة على غرار إعلانات التلفزيون. وأضافت بأن الملف لن يؤثر على أداء جهاز الكمبيوتر ويستطيع المستخدمون إغلاقه إذا رغبوا في ذلك.

وترى سافارينو أن الناس سوف يجدون هذه الإعلانات أقل تطفلا من POP-Ups وتضيف بأن "المرونة الخلاقة التي يمنحها هذا النوع إلى المعلنين تتيح لهم نقل رسائلهم بحيث يتسامح معها المستهلكون".

ويرى بعض المحللين بأن التطور التكنولوجي يجب أن يقود إلى آلية أفضل لعرض الإعلانات بحيث تكون أقل تطفلا.

كلام في كلام !

وطن يتحول إلى كعكة !

عيسى بشارة

الفساد مرض مستشر ليس على صعيد المؤسسات والأفراد فحسب، بل على صعيد الجهات الرسمية التي تدير المشروعات الوطنية ذات العلاقة بخدمة المواطنين الذين يدفعون الضرائب صاغرين رغم الفقر والمعاناة ولا يجدون من يمثلهم بصدق في مراقبة ومتابعة كل ما يتم "إنجازه" باسمهم.

المقابلة التي تنشرها "رقميات فلسطينية" مع مستشار وزارة المالية لنظم تكنولوجيا المعلومات محمود الحاج تدلل على خطورة الوضع الذي تفاقم مع مرور الوقت.

فإذا كانت الميزانية الفلسطينية عموما لا تتجاوز مليار دولار خاصة في زمن "الحصار والجدار"، فان محاولات بعض ممثلي الجهات الحكومية والرسمية "لطش" ١٣٠ مليون دولار بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ باسم المصلحة العامة والمشروعات التنموية إنما تشير إلى أن الوطن بشكل أو بآخر قد تحول إلى "كعكة" قابلة للأكل والهضم بالنسبة إلى ذلك النفر الضال الذي لا يعرف حدودا للجشع أو الشبع.

نحن نتحدث هنا عن محاولات تمرير مشروعات وهمية تطال فيما تطال قطاع تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يتطلب وقفة جدية لإعادة النظر في تركيبية الجهاز الحكومي برمته حيث يرزح تحت وطأة عبء العاملين فيه وقد بلغ عددهم ١٤٠ ألف موظف يحتاج جزء كبير منهم إلى التأهيل – وأقولها بصراحة (ترميح) شريحة إيجاد المشروعات الملائمة لهم وتحويلهم إلى كوادر منتجة بدلا من إبقائهم على رأس عملهم بدون عمل أو في مكاتبهم التي تحولت إلى دواوين لطق الحنك والذم والقدح وتبادل النكات.

نحن بحاجة إلى جيش من أمثال محمود الحاج تكون مهمته الدفاع عن مصالح الناس ووضع قواعد غاية في الصرامة لمحاسبة أولئك الذين يثبت بأنهم تجاوزوا الخطوط الحمراء حفاظاً على مصالحهم الخاصة. فتخريب المؤسسة الرسمية أو تسييسها وخاصة في القطاعات الحيوية (وزارة الصحة، التعليم، الداخلية والعدل) هو الخراب بعينه. حيث تتحول المؤسسات إلى مرتع يصول فيه أصحاب النفوذ وإتباعهم. أما أولئك الذين يتقاضون رواتبهم من السلطة وهم في بيوتهم أو يمارسون أعمالا خاصة فحدث ولا حرج.

إن حجم الفساد بقدر نفوذ أصحابه وإصلاح الخلل القائم يكاد يكون ضربا من الخيال في ظل غياب سلطة الأمن وسلطة القانون، وبالتالي فان تحديث مؤسسات السلطة على الصعيد التكنولوجي صعب للغاية ما لم تتح الفرصة لذوي المؤهلات والخبرات كي يقوموا بدورهم بدءا من راس الهرم وحتى قاعدته.

دي في دي بالليزر جديد لا حدود له

فيما مضى كان المرء يقف أمام بائع الكتب يقلب صفحات بعض المنشورات قبل أن يقرر ما الذي سيشتريه.

سيل جارف

أما اليوم فقد أصبح الإنسان في حيرة من أمره أمام السيل الجارف من المنتجات الحديثة التي تتنافس للفوز بحب المستهلك وتلبية رغباته وتطلعاته خاصة وان مجتمعاتنا الحديثة تحولت بشكل أو بآخر الى مجتمعات استهلاكية لا يمكنها الاستغناء عن متطلبات الحياة التي فرضتها الحاجة.

فعلى سبيل المثال، لم تعد أجهزة الفيديو القديمة قادرة على الصمود في سوق التكنولوجيا هذه الأيام، وبالتالي حل محلها أنظمة جديدة تتلاءم مع ثورة المعلوماتية خلال السنوات القليلة الماضية مثل نظام دي في دي الذي أصبح متوفرا بسعر يقل عن ٢٠٠ دولار.

حرب محتدمة

لكن منذ ظهور هذا النظام، احتدمت الحرب بين الشركات المتنافسة لإنتاج أنواع مختلفة أصبح لها تأثير على توجهات المستهلكين الذين يتطلعون على الدوام إلى اقتناء ما هو أكثر تطورا وانسجاما مع روح العصر.

وعليه أصبحت تكنولوجيا دي في دي تستخدم حاليا ليزر أحمراء وأخرى أزرق من شأنهما أن يزيدا من قدرة الأقراص المضغوطة على استيعاب معلومات تصل الى ٥٠ ميغا بايت.

غير أن مسجلات دي في دي ليزر أزرق من نوع سوني مثلا يصل سعر الواحد منها ٣٧٠٠ دولار تقريبا، ومع ذلك لن يكون في مقدورنا مشاهدة هذا المنتج قبل نهاية ٢٠٠٥.

وهذا يعني أنه حالما يستطيع المرء أن يحصل على قرص مضغوط يستوعب عشرات من الميغا بايت، عندئذ يتوفر له مساحة زمنية هائلة من صور الفيديو شديدة الوضوح طالما أن هذه الصور تتم معالجتها بالليزر الأزرق أو الأحمر.

سرعات مضاعفة

وبغض النظر عن النوعية المستخدمة، فإن التحسينات الجارية على هذه الأجهزة تأتي مواكبة للتطورات التقنية.

فعلى النقيض من سابقاتها، فإن أقراص ٨x الحديثة المستخدمة حالياً تنسخ المعلومات بسرعات مضاعفة كما لو أنها تنتقل من غيار إلى غيار آخر. فهي تقسم عملية النسخ إلى أجزاء بحيث تبدأ بالسرعة البطيئة مثل ٦x أو ٤x قبل القفز إلى ٨x.

ويفضل بعض المستثمرين مضاعفة السرعات لاحقاً في عملية النسخ غير أن ذلك قد يؤثر على الآداء. فأقراص ٥٣٠A Sony تكتب بنظام ٤x خلال ١،٢٥ غيغابايت الأولى، في حين أن LG Electronics تبدأ بـ ٤x ثم تقفز إلى ٦x ومن ثم إلى ٨x بسرعة ٢ غيغابايت

وهناك مجموعة من أجهزة دي في دي المتوفرة في السوق تستخدم بعض تقنيات ويندوز، وهي مصممة لتتلاءم مع بعض برامج مايكروسوفت حيث يمكن مشاهدة الصور والاستماع إلى الموسيقى من خلالها أو من خلال وسائل أخرى.

ويعتقد بعض الخبراء في هذا المجال أنه مع انتشار دي في دي بالليزر الأزرق على وجه الخصوص بحلول ٢٠٠٦ ربما يصبح هذا الإنتاج في متناول عدد كبير من الناس خاصة إذا ما انخفض سعره إلى معدلات مقبولة

لمشتركي نظام الفاتورة ونظام الكرت

emailak

بريد إلكتروني
مجاني بسعة
3MB

إرسال رسائل
قصيرة (SMS) إلى
البريد الإلكتروني

EMAIL NOTIFICATION
إمكانية استقبال
إخطارات عن وصول
رسائل جديدة إلى
بريدك الإلكتروني

خدمة
جديدة

بدون اشتراك شهري

سعر الرسالة 0.5 شيكل

غير شاملة ضريبة القيمة المضافة

ابعث جميع رسائلك مباشرة لأي بريد إلكتروني على الرقم 1222

احصل على بريد الكتروني بعنوان 059XXXXXX@emailak.ps

ارسل الى الرقم
1222

اكتب عنوان البريد الألكتروني الذي تود ان ترسل اليه. ثم فراغ ثم الموضوع بين قوسين ( ) ثم فراغ ثم الرسالة.
حجم الرساله كاملة:
عربي: 70 حرف. انجليزي: 160 حرف.

② ①

ولمشتركي نظام الفاتورة خدمة EMAIL NOTIFICATION (باشتراك شهري) تتيح إمكانية استقبال إخطارات عن وصول رسائل جديدة إلى بريدك الإلكتروني على emailak.ps بالاضافة الى عناوين بريد الكتروني أخرين بشرط ان يدعما خاصية الـ pop3

زورونا جوال أوند في مركز بلازا للتسوق - رام الله

جوال JAWWAL شبكة فلسطين

لمزيد من المعلومات للحصول على كتيب الخدمة من جميع مراكز بيع ومحلات جوال أو تفضلوا بزيارة www.myjawwal.com